

الواسطة

بين الخلق والحق

(١٤١)

رفع الملام

عن اذنية الاعلام

كلاهما

لشيخ الاسلام تقي الدين

الامام أبي العباس احمد بن حنبل

« المتوفى سنة ٢٤١ هجرية »

{ طبع بمطبعة الآداب والمؤبد بمصر سنة ١٣١٨ هجرية }

الواسطة

بين المخلوق والمحق

(و ٩١)

رفع الملام

عن اذنية الاعلام

كلاهما

لشيخ الاسلام تقي الدين

الامام أبي العباس احمد بن تيمية

« المتوفى سنة ٧٢٨ هجرية »

طبع بمطبعة الآداب والمؤبد بمصر سنة ١٣١٨ هجرية

الواسطة

بين المخلوق والمحق

(ويليه)

رفع الملام

عن الأئمة الأعلام

كلها

لشيخ الاسلام نقي الدين

الامام أبي العباس احمد بن تيمية

« المتوفى سنة ٧٢٨ هجرية »



ترجمته

الامام أبي العباس أحمد بن تيمية الحنبلي رحمه الله ما حصة من كتاب (جلاء
العيين . في محامدة الاحمد بن العلامة خير الدين الشهير بن الأولسي . ومن كتاب
« القول الخلي » في ترجمة الشيخ تقي الدين ابن تيمية الحنبلي » للعلامة المحدث السيد
صفي الدين الحنبلي البجاري . وما ذكره العلامة الشيخ أبو بكر بن محمد المكي الحنبلي السلي
في الكتاب الاول ماضيه .

هو شيخ الاسلام . وحافظ الانام المجتهد في الاحكام . تقي الدين أبو العباس
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن الحضر بن
محمد بن تيمية الحراني الحنبلي . وفي تاريخ أربل أن جده سئل عن اسم تيمية فأجاب
أن جده حج وكانت امراته حاملا فلما كان بتياء بلدة قرب تبوك رأى جارية
حسنة الوجه قد خرجت من خباء فلما رجع وجد امرأته قد وضعت جارية
فلما رفعوها اليه قال ياتمية ياتمية يعني أنها تشبه التي رآها بتياء فسمى بها اه
وقد ولد بجران يوم الاثنين عاشر ربيع الاول سنة احدى وستين وستمائة وقدم
به والده وباخويه عند استيلاء التتار على البلاد الى دمشق سنة سبع وستين
وستمائة فاخذ الفقه والاصول عن والده وسمع عن خلق كثيرين منهم الشيخ
شمس الدين والشيخ زين الدين بن المنجا والمجد بن عساكر وقرأ العربية على
ابن عبد القوي ثم أخذ كتاب سيبويه فتأمله وفهمه وعنى بالحديث وسمع
الكتب الستة والمسند مرات وأقبل على تفسير القرآن الكريم فبرز فيه وأحكم
أصول الفقه والفرائض والحساب والجبر والمقابلة وغير ذلك من سائر العلوم

100 100 100 100

100

100 100 100 100

100 100 100 100

100

100

100

100

قال الذهبي، وما أبعد أن تصانيفه إلى الآن تبلغ خمسمائة مجلد وترجمه في
معجم شيوخه بترجمة طويلة منها قوله . شيخنا وشيخ الإسلام وفريد المصر
علما ومعرفة وشجاعة وذكاء وتنوير الهيا وكرما ونصحا للأمة وأمرابا المعروف
ونهبيا عن المنكر سمع الحديث وأكثر بنفسه من طلبه وكتبته وخرج ونظر
في الرجال والطبقات وحصل ما لم يحصله غيره وبرع في تفسير القرآن وغاص
في دقائق معانيه بطبع سيال . وخاطر وقاد إلى مواضع الاشكال مبال . واستنبط
منه أشياء لم يسبق إليها وبرع في الحديث وحفظه فقل من يحفظ ما يحفظه من
الحديث مع شدة سنحضاره له وقت الدليل وفاق الناس في معرفة الفقه
واختلاف المذهب وفتاوى الصحابة والتابعين وأقن العربية أصولا وفروعا
ونظر في العقليات وعرف أفعال المتكلمين ورد عليهم ونبه على خطيئهم وحذر
منهم ونصر السنة بأوضح حجج وأبهر براهين . وأودى في ذات الله تعالى
من المخالفين . وأخيف في نصر السنة المحفوظة حتى أعلى الله تعالى مناره وجمع
قلوب أهل التفوي على محبته والدعاء له وكبت أعداءه وهدي به رجالا كثيرة
من أهل الملل والنحل وجبل قلوب الملوك والأمراء على الانقياد له غالبا وعلى
طاعته وأحيائه الشاميل للإسلام بعد أن كاد ينالهم خصوصا في كائنة التتار وهو أكبر
من أن ينبه على سيرته مثل فلوحلفت بين الركن والمقام أني مارأيت بعيني مثله
وأنه مارأيت مثل نفسه لما حدثت انتهى

وقال الحافظ ابن كثير . وفي رجب سنة سبعمائة وأربع راح الشيخ تقي
الدين بن تيمية إلى مسجد النارج وأمر أصحابه وتلاميذه بقطع صخرة كانت
هناك بنهر قلو ط تزار وينذر لها فقطعها وأراح المسلمين منها ومن الشرك بها
فأزالا من المسلمين شهة كان شرها عظيما وبهذا وأمثاله أبرز واله العداوة

ومهر في هذه الفضائل وتأهل للفتوي والتدريس وله دون العشرين سنة
وتضلع في علم الحديث وحفظه حتي قالوا ان كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فهو ليس
بحديث وأمدّه الله تعالى بكثرة الكتب وسرعة الحفظ وقوة الادراك والفهم
وإطّاع النسيان حتي قال غير واحد انه لم يكن يحفظ شيئاً فينساه . والف في
أغلب العلوم التأليفات العديدة . وصنف التصانيف المفيدة . في التفسير والفقه
والاصول والحديث والكلام والردود على الفرق الضالة والمبتدعة وله الفتاوي
المنفصلة . وحل المسائل المعضلة

ومن تصانيفه التي تبلغ ثلاثمائة تصنيف (تعارض العقل والنقل) أربع
مجلدات . والجواب الصحيح رد على النصارى أربع مجلدات . وشرح عقيدة
الاصفهانى مجلد . والرد على الفلاسفة أربع مجلدات . وكتاب اثبات المعاد
والرد على ابن سينا . وكتاب ثبوت النبوات عقلا ونقلوا المعجزات والكرامات
وكتاب اثبات الصفات - جلد . وكتاب العرش . وكتاب « رفع الملام عن الأئمة
الاعلام » وكتاب الرد على الامامية رد على ابن المطهر الحلي في مجلدين كبيرين .
وكتاب الرد على القدريّة وكتاب الرد على الاتحادية والحلولية . وكتاب في فضائل
أبي بكر وعمر رضي الله عنهما على غيرهما . وكتاب تفضيل الأئمة الاربعة . وكتاب شرح
العمدة في الفقه أربع مجلدات . وكتاب الدرّة المضيّة في فتاوي ابن تيمية . وكتاب
المناسك الكبير والصغير . والصارم السلول . على من سب الرسول وكتاب
في الطلاق . وكتاب في خلق الافعال . والرسالة البغدادية وكتاب التحفة
العراقية . وكتاب اصلاح الراعى والرعية . وكتاب في الرد على تأسيس التقديس
للرازي في سبع مجلدات : وكتاب في الرد على المنطق . وكتاب الفرقان .
وكتاب منهاج السنة النبوية . وكتاب الاستقامة في مجلدين وغير ذلك .

مراسل أفتى فيها بما قامت عنده لادلة الشرعية واجتمع بالسلطان محمود غازان السفاك المغتال ونكلم معه كلام خشن ولم يهبه وطب منه الدعاء فرفع يديه ودعا دعاء منصف أكثره عليه وغازان يؤمن على دعائه انتهى ملخصاً وأطال في ترجمته

ونقل في الشذرات عن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد وقد سئل عن الشيخ بن تيمية بعد اجتماعه به كيف رأيته قال رأيته رجلاً سائر العلوم بين عينييه يأخذ ما شاء منها ويترك ما شاء فقليل له فلم لا تتناظران قال لانه يحب الكلام وأحب السكوت

وقال ابن مفلح في طبقاته كتب العلامة تقي الدين السبكي الى الحافظ الذهبي في أمر الشيخ تقي الدين بن تيمية ما نصه . فالمملوك يتحقق قدره وزخارة بحره وتوسعته في العلوم الشرعية والعقلية وفرط ذكائه واجتهاده وأنه بلغ في ذلك كل المبلغ الذي يتجاوز الوصف . والمملوك يقول ذلك دائماً وقدره في نفسي اكبر من ذلك وأجل مع ما جمعه الله تعالى له من الزهادة والورع والديانة ونصرة الحق والقيام فيه لا لغرض سواه وجريه على سنن السلف وأخذه من ذلك بالماخذ الا وفي وغرابة مثله في هذا الزمان بل في ازمان اه وقد ترجمته علماء المذاهب المعاصرون له وغيرهم بتراجم مفصلة وأنشوا عليه بالثناء الحسن وذكروا له كرامات عديدة ومواظبة على الطاعات والعبادات وتجنباً عن البدع وشدة اتباع نلسن وطريق السلف الصالح وأنه لم يتزوج حتى مات

وكان أبيض اللون أسود الرأس واللحية قليل الشيب شعره الى شحمتي أذنيه عيناها لسانان ناطقان ربعة من الرجال بعيد ما بين المنكبين جهوري الصوت

وكذلك بكلامه في ابن عربي وأتباعه فحسد وعودي ومع هذا لا تأخذه في الله لومة لائم ولم يبال بمن عاداه ولم يصلوا اليه بمكروه وأكثر ما نالوا منه الحبس مع أنه لم يقطع في بحث لا بمصر ولا بالشام ولم توجه لهم عليه ما يشين وإنما اخذوه وحبسوه بالخاء كما سيأتي اه قليل ومن جملة أسباب حبسه خوفهم أنه ربما يدعى ويطلب الامارة فلقي اعداؤه عليه طريقا من ذلك. فحسبوا للأمراء حبسه لسد تلك المسالك

وقال ابن الوردي في تاريخه وقد عاصره ورآه «وكان له خبرة تامة بالرجال وجرحهم وتمديليهم وطبقاتهم ومعرفة بفنون الحديث مع حفظه لمثونه الذي انفرد به وهو عجيب في استحضاره واستخراج الحجج منه واليه المنتهى في عزوه الى الكتب الستة والمسند بحيث يصدق عليه أن يقال كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس يحدث ولكن الاحاطة لله تعالى غير انه يعترف فيه من بحر وغيره من الأئمة يعترفون من السواقي وأما التفسير فسلم اليه . وكان يكتب في اليوم واليلة من التفسير أو من الفقه أو من الاصلين أو من الرد على الفلاسفة نحو ما من أربعة كرارس . وله التأليف العظيمة في كثير من العلوم وما بعد أن تأليفه تبلغ خمسمائة مجلد وله الباع الطويل في معرفة مذاهب الصحابة والتابعين قل أن يتكلم في مسألة الا ويذكر فيها مذاهب الاربعة . وقد خالف الاربعة في مسائل معروفة وصنف فيها واحتج لها بالكتاب والسنة وبقي سنين يفتي بما فام الدليل عنده ولقد نصر السنة المحضة والطريقة السلفية وكان دائم الابتغال كثير الاستعانة قووي التوكل ثابت الجاش له أو راد وأذكار يديها لا يدهان ولا يحبابي محبوبا عند العلماء والصلحاء والامراء والتجار والكبراء وصار بينه وبين بعض معاصريه وقعات مصرية وشامية لبعض

بنو تميمه كانوا فبانو
ولكن يا زمة حابسيه
ويا فرح اليهود مما فعلم
أم بك فيكم رجب رشيد
مام لا ولاية كان يرجو
ولا جاراكم في كسب مال
فقيم سجنتموه وغفلتموه
وسجن الشيخ لا يرضاه مني
أما والله لو لا كنتم سرني
وكنتم أقول ما عندي ولكن
فما أحد إلى الانصاف يدعو
سيظهر فصدكم يا حابسيه
فما هو مات عنكم واسترحتم
وحلوا واعتقدوا من غير رد
نجوم النعم أدركها منبهاط
فشك الشريك كن به ماض
فان الضد يعجبه خطاط
يري سجن الامام فيس سناط
ولا وقف عليه ولا رباط
وم يعهد له بكم اخلاط
أما جزا أذيتيه اشتراط
فقيه لقدر مثلكم الخطاط
وخوف انشر لانحل الرباط
باهل العلم ما حسن اشتراط
وكل في هواه له انشراط
وننبئكم اذا نصب الصراط
فعاطوا ما أردتم أن تباطوا
عليكم ونطوي ذاك البساط

وفي الكتاب الثاني بعد ذكر نسبه ما نصه « ولد رحمه الله تعالى في عاشر
ربيع الاول سنة احدى وستين وستائة وقرأ القرآن والفقه وناظر واستمدل
وهو دون البلوغ وبرع في التفسير وأفتي ودرس وله نحو العشرين وصنف
التصانيف وصار من اكابر العلماء في حياة شيوخه له المصنفات الكبار التي
سارت بها الركبان ولعل تصانيفه في هذا الوقت تكون أربعة آلاف كراسة
واكثر وفسر كتاب الله تعالى مدة سنين وكان يتوقد ذكاء وسمع من الحديث
اكثره وشيوخه اكثر من مائتي شيخ ومعرفته بالتفسير اليها المنتهي وحفظ

وقد ذكر نبذة من اختياراته العلامة ابن رجب المتوفى سنة سبعمائة وخمس
وتسعين في طبقاته وفصل أيضاً سيرته وأحواله والثناء عليه

وقد توفى سنة سبعمائة وثمان وعشرين سحرية له الاثنين عاشر ذي
القعدة الحرام في السجن فأخرج إلى جامع دمشق فصلوا عليه فكان يوماً
مشهوداً لم يهد في دمشق مثله وبكى الناس بكاء شديداً وتبركوا بهاء غسله
واشتد الزحام على نعشه ودفن بمقابر الصوفية بعد أن صلوا عليه مراراً وحزر
من حضر جنازته من الرجال مائتي ألف ومن النساء بخمسة عشر ألفاً وختمت
له خدمات كثيرة ورثي بقصائد بليغة منها قصيدة الشيخ عمر بن الوردني وهي

عشا في عرضه قوم سلاط	لهم من نثر جوهره التقاط
تقى الدين أحمد خير خبر	خروق المعضلات به تحاط
توفى وهو محبوب فريد	وليس له إلى الدنيا انبساط
ولو حضره حين قضى لألفوا	ملائكة النعيم به أحاطوا
قضى نجبا وليس له قرين	ولا لنظيره ألف القمط
قضى في علمه أضحى فريدا	وحلّ المشكلات به ينط
وكان إلى التقى يدعو البرايا	وينهي فرقة فسقوا ولاطوا
وكان الجن تفرق من سطا	بوعظ للقلوب هو السياط
فيا لله ما قد ضم لحد	ويا لله ما غطى البساط
هم حسدوه لما لم ينالوا	مناقبه فقد مكروا وشاطوا
وكانوا عيب طرائقه كسالي	ولكن في أذاه لهم نشاط
وحبس الدر في الإصداف خفر	وعند الشيخ في السجن اغتباط
بآل الهاشمي له اقتداء	فقد ذاقوا المنون ولم يواطوا

من شمع عرائين الافاضل ومن جم براهيم الامانيل . قال وهو الذاب عن
الدين . طعن الزنادقة والملاحدين . والنفيد للمرويات عن النبي سيد المرسلين .
ولمّا ثورات عن انصارية والتابعين . فمن قال انه كافر فهو كافر حقيقة . ومن
نسبه الى الزندقة فهو زنديق . وكيف ذلك وقد سارت تصانيفه الى الآفاق
وليس فيها شيء يدل على الزلغ والشقاق ولكن بحمّة فيها صدر عنه في مسائل
ازبارة والطلاق . عن الاجتهاد سائغ بالاتفاق . وتجهدي في خائيل ماجور ومثاب .
وليس فيه شيء مما يذم أو يعاب . قال ولا ريب انه كان شيخا خجامة من علماء
الاسلام . وتلامذة من فقهاء الانام . فاذا كان كذلك كيف لا يطاق عليه شيخ
الاسلام . لان من كان شيخا للمسلمين يكون شيخا للاسلام اهـ

وقال الثالث مانصه . انه مما شاع وذاع . وملا الاسماع والبتاع . حال هذا
المؤلف الامام شيخ الاسلام . ومن كان له طول باع . وسعة اطلاع . عرف
حقيقة الحال . وما نك ما بعلم يقال . وقد جرت عادة الله فيمن اراد أن يجعل له
لسان صدق في الآخرين . أن يمنحه بشيء من كلام الحاسدين . وكان هذا المؤلف
شيخ الاسلام كثيرا ما يشد شعرا

لو لم تكن لي في القلوب مهابة لم يطعن الاعداء في وبقدحوا
كلاليت لما هيب خط له الزبي وعوت لهيبته الكلاب الذبح
يرمونني شزر الميون لاني غلست في صلب الدلاء وصبحوا
ولو أمكنت الفرصة لاملت جزأ في فهرست أسماء من ترجمه ومن
نافع عنه ومن مدحه ومن آخرهم السيوضي والسخاوي والعلامة الشيخ منلا
على القاري الحنفي رد على شيخه ابن حجر المكي في شرح الشامل وقال فيه
« ومن طالع شرح منازل السائر تبين له أنهم أي ابن تيمية وتلميذه ابن القيم

لحديث ورجاله وصحته وسقمه فما يلحق فيه . وأما نقله للفقه ومذاهب الصحابة
التابعين فضلا عن المذاهب الاربعة فليس له فيه نظير . وأما معرفته بالمثل
النحل فلا أعلم له فيها نظيرا ويدرى جملة صالحة من اللغة العربية وعربيته
وية جدا . وأما معرفته بالتفسير والتاريخ فعجب عجيب اه مخلصا من كلام شيخ
الاسلام أبي عبد الله الذهبي فيما نقله عنه الحافظ الكبير ابن ناصر الدين
دمشقي الشافعي

وفيه أيضا نقلا عن قاضي القضاة عبد الله التهفتي الحنفي . ان الشيخ تقي
الدين بن تيمية كان على ما نقل اليانا من الذين عاشروه وما اطلعنا عليه من كلام
لميمذه ابن قيم الجوزية الذي سارت تصانيفه في الآفاق عالما معنيا مقلا من
الدينا معرضا عنها متمكنا من إقامة الأدلة على الخصوم وحافظا للسنة عارفا
طريقها عارفا بالاصليين أصول الدين وأصول الفقه قادرا على الاستنباط في
خراج المعاني لاتأخذه في الله لومة لائم على أهل البدع المجسمة والحلولية
المعتزلة والروافض وغيرهم قال فمن كان متصفا بهذه الاوصاف كيف لا يلقب
شيخ الاسلام بأي معنى أريد منه . قال وإنما قام عليه بعض العلماء في مسألتى
زيارة والطلاق وقضية من قام عليه مشهودة والمسألتان المذكورتان ليستا من
أصول الأديان وإنما هما من فروع الشريعة التى أجمع العلماء على أن المخطئ فيها
بجهدا يثاب لا يكفر ولا يفسق الى آخر ما قال .

وقال شيخ الاسلام العيني الحنفي . وما هم أي المنكرون على ابن تيمية رحمه
الله الا صلح بلقع بلقع والمكفر منهم صلحمة بن قلمة . وهيان بن بيان .
وهي بن بي . وضل بن ضل . وضلال بن التلال .

ومن الشائع المستفيض أن الشيخ الامام العالم العلامة تقي الدين بن تيمية

كمال الدين أيضا يعني بن الزملي على كتاب «رفع المسام» عن الأئمة
 لأعلام. تأليف الشيخ الإمام العلامة الأوحى الحافظ المجتهد الزاهد العابد
 القدوة مام الأئمة. فدوة الأمة. علامة العلماء. ورث الأنبياء. آخر المجتهدين.
 وأحد علماء الدين. بركة لاسلام. حجة الاعلام. برهان المتكلمين. فامع
 المبتدئين. محب السنة. ومن عظمت به لله علينا المنة. وقامت به على أعدائه
 الحجة. واستبانت بركته وهدية الحجة. تقى ندين أبي العباس أحمد بن عبد
 الحليم بن عبد السلام بن تيمية أعلى الله منزلته. وشيد به من الدين أركانه

ماذا يقول الواضفون له وصفاته جلت عن الحصر

هو حجة لله قاهرة هو ينشأ أعجوبة الدهر

هو آية في الخلق ظاهرة أنوارها أربت على الفجر

وقد أشار إلى ذلك أيضا العلامة الحافظ محمود العيني في تقريره على
 الرد الوافر وقال فيه أيضا كإثباته وذكره في القول الحلى مانصه بعد كلام بليغ
 وقد سارت تصانيفه إلى الآفاق. وليس فيها شيء مما يدل على الزيف
 والشقاق. ولم يكن بحجة فيما صدر عنه في مسائل الزيادة والطلاق. إلا عن
 اجتهد سائق بالاتفاق. والمجتهد في الحالين مأجور ومثاب. وليس فيه شيء مما
 يلام أو يباب. له وقد أطل هذا الحافظ العيني في ترجمته في تاريخه وكذلك
 العلامة الصفدي في تاريخه المسمى «بمعنوان النصر» في أعيان النصر. ورثاه
 بقصيدة مطلعها.

ان ابن تيمية لما قفى ضاق باهل العلم رحب انقضا

وكذلك العلامة امام البلاغة أحمد بن فضل الله العمري أطل في ترجمته في
 تاريخه «مسالك الابصار» في ممالك الامصار» بعبارة بارعة ورثاه بقصيدة

كانا من اكابر اهل السنة والجماعة ومن اولياء هذه الامة « وكذلك رد عليه العلامة
الشبرا ملسي الشافعي في حاشيته على الفتاوى الحدينية وكذلك الشيخ ابراهيم
الكوراني المدني والشيخ سليمان الكردي المدني الشافعي . ولقد أجاد العلامة
صفي الدين البخاري الحنفي نزيل نابلس تلميذ العلامة السيد محمد مرتضى
الزبيدي في كتابه « القول الجلي . في ترجمة ابن تيمية الحنبلي » . ولقد أجاد
العلامة محمد التاتلاني مفتي الحنفية بالقدس في تقريره عليه قال فيه . وقد أثنى
عليه جمهور معاصريه . وجمهور من تأخر عنه وكانوا خير ناصريه . وهم ثقات
صيافة حفاظ . عريفهم في النقد دونه عريف عكاظ . وطعن فيه بعض
معاصريه بسبب أمور أشاعها - اخط نفسه . أو لاجل المعاصرة التي لا ينجو من
سمها الا من قد كمل في قدسه . خلف من بعدهم مقلدهم في الطعن فتجاوز
فيه الحد . ورماه بعضهم موجبة للتعزير والحد . وقرظ عليه أيضا العلامة
الشيخ عبد الرحمن الشافعي دمشقي الشير بالكزبري شيخ . شايخنا ولسنا
نذكر كلام مثل الذهبي والبرزالي والمزي وابن كثير لانه يكفي تلقينهم عنه مدحا
واقدا أنصف الشيخ ابن الوردي حيث قال في كتاب « خبر المبتدا » عند
ذكر رحله الى دمشق . وتركت التصب والحمية . وحضرت مجالس ابن تيمية
فاذا هو بيت القصيدة . وأول الخريدة . علماء زمانه فلك هو قطبه . وجسم هو
قلبه . يزيد عليهم زيادة الشمس على البدر . والبحر على القطر . بحث يوما بين
يديه فاصبت المعني فقبل عيني وكناني فقلت .

ان ابن تيمية في * كل العلوم أوحد * أحييت دين أحمد * وشرعه يا أحمد
وقد ترجم له في تاريخه ورثاه بالقصيدة الطائية التي جرت مجرى المثل
قال العلامة ابن شاكر في فوات الوفيات مانعه . قرأت بخط الشيخ

فأثقة مظهرها

أهكذا بالدياجي يحجب القمر ويحبس النوء حتى يذهب المطر
وكذا العلامة ابن حجر العسقلاني في « الدرر الكامنة » في أهل المائة
الثامنة »

وليعلم أن الحنابلة كلهم منفقون على محبة هذا الشيخ وله معظومون .
وهم لله بذلك يدينون المتقدمون منهم والمتأخرون . وإذا أطلقوا شيخ الاسلام
فإياه يعنون . وبفضل اختياراته يعتنون . حتى قال صاحب الاقتناع في خطبته
مانعه . ومرادى بالشيخ شيخ الاسلام بحر العلوم أحمد بن تيمية اه وهذا
آخر الاصحاب الشيخ محمد بن حميد الشريقي مفتي الحنابلة بمكة المشرفة غفر
الله لنا وله . ولا زالت الرحمة عليه نازله . قد كتب شيئا كثيرا بخطه في مناقب
هذا الشيخ الامام . ورسم بان يجعله جامعا مانعا في ذلك المرام . فلقد تيمت
الحنابلة بهوته . وفقت عين الادب بفوته . وقد ألفت الحنابلة في ذلك قديما
وحدثا . فمنهم تلميذ المؤلف شيخ الاسلام الحافظ ابن عبد الهادي صاحب
المحرر له « العقود الدرية » في نحو خمسة عشر كراسا . والشيخ مرعي صاحب
الغاية والدليل له « الكواكب السنية » اه باختصار





الواسطة

بين الخلق والحق

لشيخ الاسلام نقي الدين أبي العباس

أحمد بن تيمية

رحمه الله تعالى

{ طبع بمطبعة الآداب بـنصر سنة ١٣١٨ هـ }

قال بن عباس نكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل به فيه أن لا يضل
لدنيا ولا يسعي في الآخرة

وعمل تعالى عن أهل النار ، كلما أتى فيها فوج سألهم خزنها ألم يأتكم
نذير قالوا بلى ودجأنا نذير فكذبنا ، وقلنا ما نزل الله من شيء إن أنتم
في ضلال كبير ،

وقال تعالى « وسبق الذين كفروا إلى جهنم زمراً حتى إذا جاؤوها ففتحهم
أبوابها وقال لهم خزنها ألم يأتكم رسل منكم يتلون عليكم آيات ربكم
وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا بلى ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين
وقال تعالى « وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين فمن آمن
وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والذين كذبوا بآياتنا يمسهم العذاب
بما كانوا يفسقون »

وقال تعالى « أنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده وأوحينا
إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والاسباط وعيسى وأيوب ويونس
وهرون وسليمان وآتيناه داود زبوراً ورسلاً قد فصلناه عليك من قبل
ورسلاً لم نقصصهم عليك وكلم الله موسى تكليماً رسلاً مبشرين ومنذرين
لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » ومثل هذا في القرآن كثير

وهذا مما أجمع عليه جميع أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى
فأنهم يثبتون الوسائط بين الله وبين عباده وهم الرسل الذين بلغوا عن الله
أمره وخبره

قال تعالى « الله يصطفى من الملائكة رسلاً ومن الناس » . ومن أنكم
هذه الوسائط فهو كافر باجماع أهل الملل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿مسئلة﴾ في رجلين تناظرا فقال أحدهما لا بد لنا من واسطة بيننا وبين الله
فأنا لا نقدر أن نصل إليه بغير ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين. إن أراد بذلك أنه لا بد من واسطة تبلقنا
أمر الله فهذا حق فإن الخلق لا يعلمون ما يحبه الله ويرضاه وما أمر به وما
نهى عنه وما أعد له لاوليائه من كرامته وما وعده أعداءه من عذابه ولا
يعرفون ما يستحقه الله تعالى من أسمائه الحسني وصفاته العليا التي تعجز العقول
عن معرفتها وأمثال ذلك الآ بالرسل الذين أرسلهم الله الى عباده

فالمؤمنون بالرسل المتبعون لهم هم المهتدون الذين يقربهم لديه زلفى
ويرفع درجاتهم ويكرمهم في الدنيا والآخرة

وأما المخالفون للرسل فانهم ملعونون وهم عن ربهم ضالون محجوبون
قال تعالى «يا بني آدم إنا ياتينكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي فمن اتقى
وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا
عنها أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون»

وقال تعالى «فأما ياتينكم مني هدي فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى
ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكاً ونحشره يوم القيامة أعمى
قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها
وكذلك اليوم تنسى»

وقال تعالى : وأنذره لذين يخافون أن يحسروا إلى ربهم ليس لهم من
دونه ولي ولا شفيع

وقال « قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنهم
ولا تحويلا أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون
رحمته ويخافون عذابه ان عذاب ربك كان محذورا »

وقال « قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في
السموات ولا في الارض وما لهم فيها من شرك وما له منهم من ضهير ولا
تنفع الشفاعة عنده الا لمن أذن له »

وقالت طائفة من السلف كان أقوام يدعون المسيح والعزير والملائكة فيبين
الله لهم أن الملائكة والانبياء لا يملكون كشف الضر عنهم ولا تحويلا وانهم
يتقربون إلى الله ويرجون رحمته ويخافون عذابه

وقال تعالى « ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم
يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون
الكتاب وبما كنتم تدرسون ولا يأمركم أن تخذوا الملائكة والنبيين أربابا
أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون »

فبين سبحانه أن اتخذ الملائكة والنبيين أربابا كفر فمن جعل الملائكة
والانبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار مثل
أن يسألهم غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكرب وسد الفاقات
فهو كافر باجماع المسلمين

وقد قال تعالى « وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه
بالقول وهم بأمره يعملون يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن

والسور التي أنزلها الله بمكة مثل الانعام والاعراف وذوات « الر » و « حم »
و « طس » ونحو ذلك هي متضمنة لاصول الدين كالإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر
وقد قص الله قصص الكفار الذين كذبوا الرسل وكيف أهلكهم ونصر
رسله والذين آمنوا

قال تعالى « ولقد سبقت لكمنا لعبادنا المرسلين انهم لهم المنصورون وان
جنودنا لهم الغالبون »

وقال « انا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد »
فهذه الوسائط تطاع وتبغ ويقتدى بها كما قال تعالى « وما أرسلنا من
رسول الا ليطاع باذن الله »

وقال تعالى « من يطع الرسول فقد أطاع الله » وقال تعالى « قل ان كنتم
تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله »

وقال « فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه
أولئك هم المفلحون »

وقال تعالى « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله
واليوم الآخر وذكر الله كثيراً »

وان أراد بالواسطة انه لا بد من واسطة في جلب المنافع ودفع المضار مثل
أن يكون واسطة في رزق العباد ونصرهم وهداهم يسألونه ذلك ويرجون اليه
فيه فهذا من أعظم الشرك الذي كفر الله به المشركين حيث اتخذوا من دون
الله أولياء وشفعاء يجتلبون بهم المنافع ويجتنبون المضار لكن الشفاعة لمن
يأذن الله له فيها حتي قال الله « الذي خلق السموات والارض وما بينهما في ستة
أيام ثم استوى على العرش مالكم من دونه من ولي ولا شفيع أفلا تتذكرون »

أثبتهم وسائط بين الرسول وأمتهم يبلغونهم ويعلمونهم
فقد أصاب في ذلك

فأجاءهم حجة قاطعة لا يجتمعون على ضلالة وإن تنازعوا
الرسول إذا لو أحد منهم ليس بمعصوم على الإطلاق بل
خذ من كلامه ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم
لله عليه وسلم العلماء ورثة الأنبياء . فإن الأنبياء لم يورثوا
أورثوا العلم فمن أخذه فقد أخذ بحظ وافر .

بين الله وبين خلقه كالجباب الذي بين الملك ورعيته
مؤمن إلى الله حوائج خلقه . فالله إنما يهدي عباده ويرزقهم
المؤمنهم وهم يستلون الله كما أن الوسائط عند الملوك
لناس لقربهم منهم والناس يسألونهم أدبا منهم أن
لأن طلبهم من الوسائط انفع لهم من طلبهم من الملك
الملك من الطالب للحوثج فمن أثبتهم وسائط على هذا
جب أن يستتاب فإن تاب والا قتل وهؤلاء مشبهون
قوجملوا الله أندادا

رد على هؤلاء ما لم تتسع له هذه الفتوى فإن الوسائط
لناس يكونون على أحد وجوه ثلاثة .

نحو أحوال الناس بما لا يعرفونه . ومن قال إن الله لا يعلم
بره بتلك بعض الملائكة أو الأنبياء أو غيرهم فهو كافر
سوأخفى لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء

اراضي وهم من خشيته مشفقون ومن يقل منهم اب اله من دونه فذلك
نجزيه جهنم كذلك نجزي الظالمين »

وقال تعالى « لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله ولا الملائكة المقربون
ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم اليه جميعاً »

وقال تعالى « وقالوا اتخذ الرحمن ولداً لقد جئتم شيأً إداً تكاد السموات
تنفطرن منه وتنشق الارض وتحتر الجبال هداً أن دعوا للرحمن ولداً وما ينبغي
للرحمن أن يتخذ ولداً إن كل من في السموات والارض الا آتي الرحمن عبداً
لقد أحصاهم وعدّهم عدداً واكلهم آتية يوم القيامة فردا »

وقال تعالى « ولبعدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون
هو لأ شفعاؤنا عند الله قل أتنبؤن الله بما لا يعلم في السموات ولا في الارض
سبحانه وتعالى عما يشركون »

وقال تعالى « وكم من ملك في السموات لا تنفي شفاعتهم شيأً الا من بعد
أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى »

وقال تعالى « من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه »

وقال تعالى « وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له الا هو وإن يردك
بخير فلا راد لفضله »

وقال تعالى « ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك
فلا مرسل له من بعده »

وقال تعالى « قل أفرايتم ما تدعون من دون الله إن أرادني الله بضر هل
هن كاشفات ضره أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته قل حسبي الله
عليه يتوكل المتوكلون » ومثل هذا كثير في القرآن * ومن سوي الانبياء من

فيكون لدى خلق ذلك كله . وهو لدى خلق في كتاب هذا عيسى بن مريم
من رادة الأحسان ودماء والشدة

ولا يجوز أن يكون في الوجود من كرمه على خلاف عرسه أو
ما لم يكن يعلم أو من يرجوه لرب ويخافه . ولهذا قل النبي صلى الله عليه وسلم
لا يتقون أحدكم اللهم اغفر لي أن شئت اللهم ارحمني أن شئت ولكن لا يحزم
المسئلة فإنه لا مكره له

والشفعاء الذين يشفعون عنده لا يشفعون إلا بأذنه كما قال « من ذ
الذي يشفع عنده إلا بأذنه »

وقال تعالى « ولا يشفعون إلا لمن ارتضى » وقد قال تعالى « قل دعوا الذين
زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض وما لهم
فيهما من شرك وما له منهم من ظهير ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له »
فبين أن كل من دعى من دونه ليس له ملك ولا شرك في الملك ولا
هو ظهير وأن شفاعتهم لا تنفع إلا لمن أذن له

وهذا بخلاف الملوك فإن الشافع عندهم قد يكون له ملك وقد يكون
شريكا لهم في الملك وقد يكون مظاهر لهم معاونا لهم على ملكهم وهؤلاء
ينشفعون عند الملوك بغير إذن الملوك هم وغيرهم والملك يقبل شفاعتهم نارة
بحاجته إليهم ونارة خوف منهم ونارة جزاء إحسانهم إليه ومكانتهم ولا نعمهم عليه
حتى أنه يقبل شفاعة ولده وزوجته لذلك فإنه محتاج إلى الزوجة وإن الولد حتى
لو أضر عنه ولده وزوجته لا يضر بذلك ويتقبل شفاعة مملوكه فإذا لم يقبل
شفاعته يخاف أن لا يطيعه أو أن يسمي في ضرره وشفاعة العباد بعضهم
عند بعض فكلها من هذا الجنس فلا يقبل أحد شفاعة أحد إلا لرغبة

يسمع ضجيج الاصوات باختلاف اللغات على تفنن الحاجات. لا يشغله
سماع عن سماع ولا تغلظه المسائل ولا يتبرم بالحاح الملحين
الوجه الثاني ان يكون الملك عاجزا عن تدبير رعيته ودفع اعدائه الا
باعوان يمينونه فلا بد له من انصار واعوان لئلا يعجزه والله سبحانه ليس
له ظهير ولا ولي من الدن قال تعالى « قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله
لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الارض وما لهم فيهما من شرك
وما لهم منهم من ظهير »

وقال تعالى « وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك
ولم يكن له ولي من الدن وكبره تكبيرا »

وكل ما في لوجود من الاسباب فهو خالقه وربّه ومليكه فهو الغنى عن
كل ماسواه وكل ماسواه فقير اليه بخلاف الملوك المحتاجين الى ظهورهم وهم
في الحقيقة شركاؤهم في الملك والله تعالى ليس له شريك في الملك بل لا اله
الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير

والوجه الثالث ان يكون الملك ليس صريداً لنفع رعيته والاحسان
اليهم ورحمتهم الا بمحرك يحركه من خارج فاذا خاطب الملك من ينصحه
ويمظمه او من يدل عليه بحيث يكون يرجوه ويخافه تحركت ارادة الملك
وهتمته في قضاء حوائج رعيته إما لما حصل في قلبه من كلام الناصح الواعظ المشير
وإما لما يحصل من الرغبة أو الرهبة من كلام المدل عليه . والله تعالى هو رب
كل شيء ومليكه وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها . وكل الاشياء انما
تكون بمشيئته فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وهو اذا أجرى نفع العباد
بعضهم على بعض فجعل هذا يحسن الى هذا ويدعو له ويشفع فيه ونحو ذلك

قال تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا لما فعلوا ولو
كانوا أولى قربى من بعد ما تبين لهم انها اصحاب جنح وما كان يستغفار
ابراهيم لابيئه الا عن موعدة وعدها . . فغفر تبين به انه عدو لله شرأ منه
وقال تعالى في حق المنافقين « سوء عيسم استغفرت لهم ثم لم يستغفروا لهم
لن يغفر الله لهم »

وقد ثبت في الصحيح ان الله نهى بيه عن الاستغفار للمشركين والمنافقين
وأخبر انه لا يغفر لهم كما في قوله « ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر
مادون ذلك لمن يشاء » وقوله « ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على
قبره انهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون »

وقد قال تعالى « ادعوا ربكم تضرعاً وخفية انه لا يحب المعتدين » في الدعاء
ومن الاعتماد في الدعاء ان يسأل العبد ما لم يكن الرب ليفعله مثل ان يسأله
منازل الانبياء وليس منهم أو المغفرة للمشركين ونحو ذلك أو يسأله ما فيه معصية
لله كاعانته على الكفر والنسوق والعصيان

فالشفيع الذي اذن الله له في الشفاعة شفاعة في الدعاء الذي ليس فيه
عدوان ولو سأل أحدهم دعاء لا يصلح له لا يقر عليه فانهم معصومون ان
يقروا على ذلك . كما قال نوح « ان ابني من أهلي وان وعدك الحق وانت
أحكم الحاكمين » قال تعالى « يا نوح انه ليس من أهلك انه عمل غير صالح
فلا تسألن ما ليس لك به علم اني اعطاك ان تكون من الجاهلين قال رب اني
أعوذ بك أن أسألك ما ليس لي به علم ولا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين »
وكل داع شافع دعا الله سبحانه وتعالى وشفع فلا يكون دعاؤه وشفاعته

أورهة . والله تعالى لا يرجو أحدا ولا يخافه ولا يحتاج الى أحد بل هو الغني
قال تعالى «ألا ان لله من في السموات ومن في الأرض وما يتبع الذين
يدعون من الله شركاء ان يتبعون الا الظن وان هم إلا يخرضون» الى قوله « قالوا
اتخذ الله ولداً سبحانه هو الغني له ما في السموات وما في الأرض » والمشركون
يتخذون شفعا من جنس ما يعبدونه من الشفاعة . قال تعالى « ويعبدون من
دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله قل أتنبؤن
الله بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض سبحانه وتعالى عما يشركون» .
وقال تعالى « فلو لا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة بل ضلوا عنهم وذلك
افكهم وما كانوا يفترون »

واخبر عن المشركين انهم قالوا « ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله زلفى »
وقال تعالى « ولا يأمركم ان تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم
بالكفر بعد اذ أنتم مسلمون »

وقال تعالى « قل ادعوا الذين زعمتم من دونه لا يملكون كشف الضر
عنكم ولا تحويلا أولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة أيهم أقرب
ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان عذاب ربك كان محذورا »

فاخبر ان ما يدعي من دونه لا يملك كشف ضر ولا تحويله وانهم يرجون
رحمته ويخافون عذابه ويتقربون اليه فهو سبحانه قد نفي ما بين الملائكة
والانبياء الا من الشفاعة باذنه والشفاعة هي الدعاء ولا ريب ان دعاء الخلق
بعضهم لبعض نافع والله قد أمر بذلك

لكن الداعي الشافع ليس له ان يدعو ويشفع الا باذن الله له في ذلك
فلا يشفع شفاعة نهى عنها كالشفاعة للمشركين والدعاء لهم بالمغفرة

فانه قد صح عنه أنه قال من دعا الى هدي كان له من الاجر مثل
 أجور من اتبعه من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً. ومن دعا الى ضلالة كان
 عليه من الوزر مثل أوزر من اتبعه من غير أن ينقص من أوزارهم شيئاً. وهو
 داعي الامة الى كل هدي فله مثل أجورهم في كل ما اتبعوه فيه
 وكذلك اذا صلوا عليه فان الله يصلي على أحدهم عشر آله. مثل أجورهم
 مع ما يستجيبه من دعائهم له فذلك الدعاء قد اعطاهم الله أجرهم عليه وصار
 ما حصل له به من النفع نعمة من الله عليه

وقد ثبت عنه في الصحيح انه قال ما من رجل يدعو لاختيه بظهر الغيب
 بدعوة إلا وكل الله به مائة ألف دعا لاختيه بدعوة قال الملك الموكل به آمين
 ولك مثل ذلك

وفي حديث آخر أسرع لدعاء دعوة غائب لغائب فالدعاء للغير ينتفع به
 الداعي والمدعو له وان كان الداعي دون المدعو له فدعاء المؤمن لاختيه ينتفع
 به الداعي والمدعو له

فمن قال لغيره ادع لي وقصد انتفاعي جميعاً بذلك كان هو وأخوه
 متعاونين على البر والتقوى فهو ثبه المسئول وأشار عليه بما ينفعهما
 والمسئول فعل ما ينفعهما بنزلة من يأمر غيره ببر وتقوى فيثاب المأمور
 على فعله والآمر أيضاً ثاب مثل ثوابه لكونه دعا اليه لاسيما ومن الادعية
 ما يؤمر بها الأبد كما قال تعالى «واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات» فأمره
 بالاستغفار ثم قال «ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر
 لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً»

فذكر سبحانه استغفارهم واستغفار الرسول لهم اذ ذاك مما أمر الله به

لا يقضاه الله وقدره ومشيتته وهو الذي يجب الدعاء ويقبل الشفاعة
فهو الذي خلق السبب والمسبب. والدعاء من جملة الاسباب التي قدرها
الله سبحانه وتعالى

وإذا كان كذلك فالالتفات الى الاسباب شرك في التوحيد. ومحو الاسباب
ان تكون أسباباً نقص في العقل. والاعراض عن الاسباب بالكلية قدح
في الشرع بل العبد يجب ان يكون توكله ودعاؤه وسؤاله ورغبته الى الله
سبحانه وتعالى والله يقدر له من الاسباب من دعاء الخلق وغيرهم ما شاء والدعاء
مشروع ان يدعو الاعلى الادنى والادنى الاعلى

فطاب الشفاعة والدعاء من الانبياء كما كان المسلمون يستشفعون بالنبي
صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء ويطلبون منه الدعاء

بل وكذلك بعده استسقى عمر والمسلمون بالعباس عمه والناس يطلبون
الشفاعة يوم القيامة من الانبياء ومحمد صلى الله عليه وسلم وهو سيد الشفعاء
وله شفاعات يختص بها ومع هذا فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من
صلى على مرة صلى الله عليه عشر اثم سلوا الله لي الوسيلة فانها درجة في الجنة
لا تنبغي الا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون ذلك العبد فمن سأل الله لي
الوسيلة حلت عليه شفاعتي يوم القيامة

وقد قال لعمر لما أراد أن يعتز وودعه يأخى لا تنسني من دعائك
فالنبي صلى الله عليه وسلم قد طلب من أمته أن يدعوا له ولا يكن ليس
ذلك من باب سؤالهم بل أمره بذلك لهم كأمره لهم بسائر الطاعات التي
يثابون عليها مع انه صلى الله عليه وسلم له مثل أجورهم في كل ما يعملونه

وان كان قصده مصلحة الأمور أو مصلحته ومصلحة المأمور فهذا يتاب
على ذلك وان كان قصده حصول مطلوبه من غير قصد منه لانتفاع المأمور
فهذا من نفسه أتى

ومثل هذا السؤال لا يامر الله به فط بن قد نهي عنه اذ هذا سؤال
محض للمخلوق من غير قصده لنفسه ولا لمصلحته

والله يامرنا أن نعبد ونرغب اليه ويامرنا ان نحسن الى عباده
وهذا لم يقصد لاهذا ولا لهذا فلم يقصد الرغبة الى الله ودعاءه وهو
الصلاة ولا قصد الاحسان الى الخلق الذي هو الزكاة وان كان العبد قد لا يأثم
بمثل هذا السؤال لكن فرق ما بين ما يؤمر به العبد وما يؤذن له فيه

ألا ترى انه قال في حديث السبعين الفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب
انهم لا يسترقون . وان كان الاسترقاء جاز وهذا قد يستناده في غير
هذا الموضع

والمقصود هنا ان من أثبت وسائل بين الله وبين خلقه كل وسائل التي
تكون بين الملوك والرعية فهو منكر بل هذا دين المشركين عبادة الاوثان
كانوا يقولون انها تمثيل الانبياء والصالحين وبنها وسائل يتقربون بها الى الله
وهو من الشرك الذي أنكره الله على النصاري حيث قال « اتخذوا أجباهم
ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها
واحد الا اله الا هو سبحانه عما يشركون »

وقال تعالى « واذا سألت عبادي عنى فاني قريب أجيب دعوة الداعى اذا
دعان فليستجيبوا الى وليؤمنوا بى عليهم يرشدون » أى فليستجيبوا الى اذا دعوتهم

الرسول حيث أمره أن يستغفر للمؤمنين والمؤمنات
ولم يأمر الله مخلوقاً أن يسأل مخلوقاً شيئاً لم يأمر الله المخلوق به بل يأمر
الله العبد أمر إيجاب أو استجاب ففعله هو عبادة لله وطاعة وقرينة إلى الله
وصلاح لتفاعله وحسنه فيه

وإذا فعل ذلك كان أعظم إحسان الله إليه وإنعامه عليه بل أجل نعمة أنعم
الله بها على عباده أن هداهم للإيمان
والإيمان قول وعمل جائز بالطاعة والحسنات

وكما ازداد العبد عملاً للخير ازداد إيمانه هذا هو الانعام الحقيقي المذكور
في قوله « صراط الذين أنعمت عليهم » وفي قوله « ومن يطع الله والرسول فأولئك
مع الذين أنعم الله عليهم »

بل نعم الدنيا بدون الدين هل هي من نعمه أم لا فيه قولان مشهوران
للعلماء من أصحابنا وغيرهم والتحقيق أنها نعمة من وجه وإن لم تكن نعمة
تامة من وجه

وأما الانعام بالدين الذي ينبغي طلبه فهو ما أمر الله به من واجب ومستحب
فهو الخير الذي ينبغي طلبه باتفاق المسلمين وهو النعمة الحقيقية عند أهل السنة إذ
عندهم أن الله هو الذي أنعم بفعله الخير

والقدريّة عندهم إنما أنعم بالقدره عليه الصالحة للضدين فقط
والمقصود هنا أن الله لم يأمر مخلوقاً أن يسأل مخلوقاً إلا ما كان مصلحة
لذلك المخلوق إما واجب أو مستحب فانه سبحانه لا يطلب من العبد إلا ذلك
فكيف يأمر غيره أن يطلب منه غير ذلك بل قد حرم على العبد أن يسأل
العبد ماله إلا عند الضرورة

فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحقق هذا التوحيد لامته ويحسم عنهم مواد الشرك اذ هذا تحقيق قولنا لا اله الا الله فان الاله هو الذي تاله القلوب
لكمال المحبة والتعظيم والاجلال والاكرام والرجاء والخوف حتى قال لهم
لا تقولوا ماشاء الله وشاء محمد ولكن قولوا ماشاء الله ثم شاء محمد

وقال له رجل ماشاء الله وشئت فقال اجعلتنى لله ندا قل ماشاء وحده
وقال من كان حائفا فليحلف بالله أو ليصمت وقال من حلف بغير الله
فقد أشرك

وقال لابن عباس اذا سألت فاسئل الله واذا استعنت فاستعن بالله جف
القلم بما انت لاق فلو جهدت الخليفة على أن تنفعك لم تنفعك الا بشيء كتبه
الله لك ولو جهدت أن تضرك لم تضرك الا بشيء كتبه الله عليك
وقال أيضا لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم وانما أنا عبد
فقولوا عبد الله ورسوله

وقال اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد

وقال لا تتخذوا قبري عيداً وصلوا عليّ فان صلاتكم تبلغني حيث ما كنتم
وقال في مرضه لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد
يحذروا صنعوا

قالت عائشة ولولا ذلك لابرز قبره ولكن كره أن يتخذ مسجداً
وهذا باب واسع ومع علم المؤمن أن الله رب كل شيء ومليكه فإنه لا ينكر
ما خلقه الله من الاسباب كما جعل المطر سبباً لانبات النبات

لاصر والنهي وليؤمنوا بي أن أجيب دعاءهم لي بالمسئلة والتضرع

وقال تعالى «فاذا فرغت فالصب الى ربك فارغب»

وقال تعالى «واذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون الا اياه»

وقال تعالى «امن يجيب المضطر اذا دعاه ويكشف السوء ويجعلكم خلفاء

لا ارض»

وقال تعالى «يسأله من في السموات والارض كل يوم هو في شأن»

وقد بين الله هذا التوحيد في كتابه وحسم مواد الاشرار به حتى

لا يخاف أحد غير الله ولا يرجا سواه ولا يتوكل الا عليه

وقال تعالى «فلا تخشوا الناس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا» انما

لكم الشيطان يخوف اولياءه» أي يخوفكم اولياءه فلا تخافوهم وخافون ان

نسبهم مؤمنين»

وقال تعالى «لم تر الي الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلوة

آتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله

وأشد خشية»

وقال تعالى «انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلوة

آتى الزكاة ولم يخش الا الله»

وقال تعالى «ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون»

بين أن الطاعة لله ورسوله

وأما الخشية فله وحده. وقال تعالى «ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله

يقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله»

ونظيره قوله تعالى «الذين قال لهم الناس ان الناس قد جموا لكم فاخشوهم

صلي الله عليه وسلم بعث بتحصيل المصالح ونكحها . وتعطيل المفسد وتقليها . فما
 امر الله به فمصلحته راجحة وما نهى عنه ففسدته راجحة . وهذه الجمل لها
 بسط لا تحتمله هذه الورقة والله أعلم

والحمد لله وحده وصلي الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما
 وحسبنا الله ونعم الوكيل



قال الله تعالى « وما أنزل الله من السماء من ماء فأحى به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة » وكما جعل الشمس والقمر سبباً لما يخلق بهما وكما جعل الشفاعة والدعاء سبباً لما يقضيه بذلك مثل صلاة المسلمين على جنازة الميت فإن ذلك من الأسباب التي يرحم الله بها ويثيب عليها المصلين عليه
 لكن ينبغي أن يعرف في الآ- باب ثلاثة أمور

أحدها أن السبب المعين لا يستقل بالمطلوب بل لابد معه من أسباب آخر ومع هذا فلها موانع فإن لم يكمل الله الأسباب ويدفع الموانع لم يحصل المقصود وهو سبحانه ما شاء كان وإن لم يشأ الناس وما شاء الناس لا يكون إلا أن يشاء الله

الثاني أن لا يجوز أن يعتقد أن الشيء سبب إلا بعلم من أثبت شيئاً سبباً بلا علم أو يخالف الشرع كان مبطلاً مثل من يظن أن النذر سبب في دفع البلاء وحصول النعماء

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن النذر وقال أنه لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من البخيل

الثالث أن الأعمال الدينية لا يجوز أن يتخذ منها شيء سبباً إلا أن تكون مشروعة فإن العبادات مبناها على التوقيف فلا يجوز للإنسان أن يشرك بالله فيدعو غيره وإن ظن أن ذلك سبب في حصول بعض أغراضه ولذلك لا يعبد الله بالبدع المخالفة للشرعية وإن ظن ذلك فإن الشياطين قد تعين الإنسان على بعض مقاصده إذا أشرك

وقد يحصل بالكفر والفسوق والعصيان بعض أغراض الإنسان فلا محل له ذلك إذ المفسدة الحاصلة بذلك أعظم من المصلحة الحاصلة به إذ الرسول

رفع الملام

عن الائمة الاعلام

لشيخ الاسلام تقي الدين

الامام

أبي العباس احمد

ابن تيمية

« المتوفى سنة ٧٢٨ هجرية »

{ طبع بمطبعة الآداب بمصر سنة ١٣١٨ }

فإنهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول وعلى أن كل أحد من الناس
يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن إذا وجد
لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلا بد له من مذهب في تركه وجه
الاعتذار الثلاثة أصناف . أحدها عدم اعتقاده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
والثاني عدم اعتقاده إرادة تلك المسئلة بذلك القول . الثالث اعتقاده أن ذلك
الحكم منسوخ

وهذه الأصناف الثلاثة تنفرع إلى أسباب متعددة . السبب الأول أن
لا يكون الحديث قد بلغه ومن لم يبلغه الحديث لم يكف أن يكون عالماً
بموجبه وإذا لم يكن قد بلغه وقد قال في تلك القضية بموجب ظاهر آية
أو حديث آخر أو بموجب قياس أو بموجب استصحاب فقد يوافق ذلك الحديث
ويخالفه أخرى . وهذا السبب هو الغالب على أكثر ما يوجد من أقوال السلف
مخالفاً لبعض الأحاديث فإن الإحاطة بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
لم تكن لأحد من الأمة وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدث أو يفتي أو
يقضي أو يفعل الشيء فيسمعه أو يراه من يكون حاضراً ويبلغه أولئك أو
بعضهم لمن يبلغونه فينتهي علم ذلك إلى من شاء الله من العلماء من الصحابة
والتابعين ومن بعدهم ثم في مجلس آخر قد يحدث أو يفتي أو يقضي أو يفعل
شيئاً ويشهده بعض من كان غائباً عن ذلك المجلس ويبلغونه لمن أمكنهم فيكون
عند هؤلاء من العلم ما ليس عند هؤلاء وعند هؤلاء ما ليس عند هؤلاء وإنما
يتفاضل العلماء من الصحابة ومن بعدهم بكثرة العلم أو جودته

وأما إحاطة واحد بجميع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا لا يمكن
ادعائه قط واعتبر ذلك بالخلفاء الراشدين الذين هم أعلم الأمة بأمر رسول الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الامام القدوة العالم العامل. الحبر الكامل الملامة الاوحد
الحافظ الزاهد العابد الورع الرباني المقدوف في قلبه النور الالهي والعلوم
الرفيعة. والفنون البديعة الآخذ بازمة الشريعة. الناكص عن الآراء المنزلة
والاهواء المضلة. المقتني لآثار السلف علما وعملا مقتدى الفرق. مجتهد العصر
أوحد الدهر. تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية
ادام الله برکته ورفع في الدنيا والآخرة محله ودرجته

الحمد لله على الآث. وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له في أرضه
وسمائه. وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وخاتم انبيائه. صلى الله عليه وعلى آله
واسحابه صلاة دائمة الى يوم لقائه. وسلم تسليما

« وبعد » فيجب على المسلمين بعد موالاة الله ورسوله موالاة
المؤمنين كما نطق به القرآن خصوصا العلماء الذين هم ورثة الانبياء الذين جعلهم
الله بمنزلة النجوم يهتدي بهم في ظلمات البر والبحر وقد أجمع المسلمون على
هدايتهم ودرائتهم اذ كل أمة قبل مبعث محمد صلى الله عليه وسلم فعلمواؤها
شرارها الا المسلمين فان علماءهم خيارهم فانهم خلفاء الرسول في أمته. والمحيون
لما مات من سنته. بهم قام الكتاب وبه قاموا وبهم نطق الكتاب وبه
نطقوا. وليعلم انه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الامة قبولا عاما يتعمد
مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من سنته دقيق ولا جليل

وانه قال اذا وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه واذا سمعتم به بارض
فلا تقدموا عليه. وتذاكر هو وابن عباس أمر الذي يشك في صلاته فلم يكن قد بلغته
السنة في ذلك حتى قال عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يطرح
الشك ويبني على ما استيقن. وكان مرة في السفر فاجت ربح فجعل يقول من يحدثنا
عن الربح قال أبو هريرة فبلغني وأنا في أخريات الناس فحشنت راحتي حتى أدركته
فحدثته بما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم عند هبوب الرياح

فهذه مواضع لم يكن يعلمها حتى بلغه اياها من ليس مثله ومواضع أخر لم
يلغها ما فيها من السنة ففقد فيها أو أفق في غير ذلك مثل ما قضى في دية
الاصابع أنها مختلفة بحسب منافعها وقد كان عند أبي موسى وابن عباس وهما دونه
بكثير في العلم علم بان النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه وهذه سواء يعني الابهام
والخضوع فبلغت هذه السنة لمعاوية رضى الله عنه في امارته فقضى بها ولم يجد
المسلمون بدامن اتباع ذلك ولم يكن عيباً في عمر رضى الله عنه حيث لم يبلغه
الحديث. وكذلك كان ينهى المحرم عن التطيب قبل الاحرام وقبل الافاضة الى مكة
بعد رمي جرة العقبة هو وابنه عبد الله رضى الله عنهما وغيرهما من أهل الفضل
ولم يبلغهم حديث عائشة رضى الله عنها طابت رسول الله صلى الله عليه وسلم
لحرمة قبل ان يحرم ولحله قبل ان يطوف. وكان يأمر لابس الخف ان يمسح
عليه الى ان يخلعه من غير توقيت واتبه على ذلك طائفة من السلف ولم تبلغهم
أحاديث التوقيت التي صححت عند بعض من ليس مثلهم في العلم وقد روى ذلك
عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة صحيحة وكذلك عثمان رضى
الله عنه لم يكن عنده علم بان المتوفي عنها زوجها تمتد في بيت الموت حتى تحدثه
الفريلة بنت مالك أخت أبي سعيد الخدري بقضيتها لما توفي زوجها وان

صلى الله عليه وسلم وسنته وأحواله خصوصاً الصديق رضي الله عنه الذي لم يكن يفارقه حضراً ولا سفيراً بل كان يكون معه في غالب الاوقات حتي انه يسمر عنده بالليل في أمور المسلمين وكذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فانه صلى الله عليه وسلم كثيراً ما يقول دخلت أنا وأبو بكر وعمر وخرجت أنا وأبو بكر وعمر ثم مع ذلك لما سئل أبو بكر رضي الله عنه عن ميراث الجدة قال مالك في كتاب الله من شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من شيء ولكن أسأل الناس فسألهم فقام المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة فشهدا ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس وقد بلغ هذه السنة عمران بن حصين أيضاً وليس هؤلاء الثلاثة مثل أبي بكر وغيره من الخلفاء ثم قد اقتصوا بعلم هذه السنة التي قد اتفقت الامة على العمل بها وكذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يكن يعلم سنة الاستئذان حتي أخبره بها أبو موسى واستشهد بالانصار وعمر أعلم ممن حدثه بهذه السنة ولم يكن عمر أيضاً يعلم ان المرأة تراث من دية زوجها بل يرى ان الدية للعاقلة حتي كتب اليه الضحاك بن سفيان وهو أمير لرسول الله صلى الله عليه وسلم على بعض البوادي يخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها فترك رأيه لذلك وقال لو لم نسمع بهذا لقضينا بخلافه . ولم يكن يعلم حكم المجوس في الجزية حتي أخبره عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سنوا بهم سنة أهل الكتاب

ولما قدم سرخ وبلنه ان الطاعون بالشام استشار المهاجرين الاولين الذين معه ثم الانصار ثم مسلمة الفتح فأشار كل عليه بما رأي ولم يخبره أحد بسنة حتي قدم عبد الرحمن بن عوف فأخبره بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطاعون

الدواوين الكثيرة وهو لا يحيط بما فيها بل الذين كانوا قبل جمع هذه الدواوين اعلم بالسنة من المتأخرين بكثير لان كثيرا مما بلغهم وصح عندهم قد لا يبلغنا الا عن مجهول أو باسناد منقطع أو لا يبلغنا بالكلية فكانت دواوينهم صدورهم التي تحوى أضعاف ما في الدواوين وهذا أمر لا يشك فيه من علم القضية. ولا يقولن قائل من لم يعرف الاحاديث كلها لم يكن مجتهدا لانه ان اشترط في المجتهد علمه بجميع ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم وفعله فيما يتعلق بالاحكام فليس في الامة مجتهد وانما غاية العالم أن يعلم جمهور ذلك وعظمه بحيث لا يخفى عليه الا القليل من التفصيل ثم انه قد يخالف ذلك القليل من التفصيل الذي يبلغه

السبب الثاني أن يكون الحديث قد بلغه لكنه لم يثبت عنده محدثه أو محدث محدثه أو غيره من رجال الاسناد مجهول عنده أو متهم أو سيء الخلف وإما لانه لم يبلغه مسند ابل منقطعا أو لم يضبط لفظ الحديث مع أن ذلك الحديث قد رواه الثقات لغيره باسناد متصل بان يكون غيره يعلم من المجهول عنده الثقة أو يكون قد رواه غير أولئك المجروحين عنده أو قد اتصل من غير الجهة المنقطعة وقد ضبط الفاظ الحديث بعض المحدثين الحفاظ أو لتلك الرواية من الشواهد والمتابعات ما يبين صحتها وهذا أيضا كثير جدا وهو في التابعين وتابعيهم الى الائمة المشهورين من بعدهم أكثر من العصر الاول أو كثير من القسم الاول فان الاحاديث كانت قد انتشرت واشتهرت لكن كانت تبلغ كثيرا من العلماء من طرق ضعيفة وقد بلغت غيرهم من طرق صحيحة غير تلك الطرق فتكون حجة من هذا الوجه مع انها لم تبلغ من خالفها من هذا الوجه ولهذا وجد في كلام غير واحد من الائمة تعليق القول بموجب الحديث على صحته

النبي صلى الله عليه وسلم قال لها امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله فاخذ به عثمان . واهدى له مرة صيد كان قد صيد لاجله فهم بما كلفه حتى أخبره على رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رد لحما اهدى له وكذلك على رضى الله عنه قال كنت اذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا نفعتني الله بما شاء ان ينفعتني منه واذا حدثني غيره استحفظته فاذا حلف لى صدقته وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر وذكر حديث صلاة التوبة المشهور

وأفتي هو وابن عباس وغيرهما بان المتوفى عنها اذا كانت حاملا تعتد أبعد الاجلين ولم يكن قد بلغتهم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبعة الاسابيع حيث افتاها النبي صلى الله عليه وسلم بان عدتها وضع حملها وأفتي هو وزيد وابن عمر وغيرهم بان المفوضة اذا مات عنها زوجها فلا مهر لها ولم تكن بلغتهم سنة رسول صلى الله عليه وسلم في بروع بنت واشق وهذا باب واسع يبلغ المنقول منه عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عدداً كثيراً جداً وأما المنقول منه عن غيرهم فلا يمكن الاحاطة به فانه الوف فهو لا كانوا أعلم الامة وافقهما واتقاهما وافضلها فمن بعدهم انقص خفاء بمض السنة عليه أولى فلا يحتاج الى بيان . فمن اعتقد ان كل حديث صحيح قد بلغ كل واحد من الائمة أو اماما معيناً فهو مخطيء خطأ فاحشاً قبيحاً

ولا يقولن قائل الاحاديث قد دونت وجمعت نخفاؤها واحال هذه بعيد لان هذه الدواوين المشهورة في السنن انما جمعت بعد انقراض الائمة المتبوعين ومع هذا فلا يجوز لمن يدعي انحصار حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في دواوين معينة ثم لو فرض انحصار حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس كل ما في الكتب يعلمه العالم ولا يكاد ذلك يحصل لاحد بل قد يكون عند الرجل

يشذ عنهم منها شيء وان أحاديث العراقيين وقع فيها اضطراب أو جب التوقف فيها وبعض العراقيين يري أن لا يحتج بحديث الشاميين وان كان أكثر الناس علي ترك التضعيف بهذا فتى كان الاسناد جيداً كان الحديث حجة سواء كان الحديث حجازياً أو عراقياً أو شامياً أو غير ذلك. وقد صنف أبو داود السجستاني كتاباً في مفاريد أهل الامصار من السنن يبين ما اختص به أهل كل مصر من الامصار من السنن التي لا توجد مسندة عند غيرهم مثل المدينة ومكة والطائف ودمشق وحمص والكوفة والبصرة وغيرها الى أسباب أخر غير هذه السبب الرابع اشتراطه في خبر الواحد العدل الحافظ شروطاً يخالفه فيها غيره مثل اشتراط بعضهم عرض الحديث على الكتاب والسنة واشتراط بعضهم أن يكون المحدث فقيها اذا خالف قياس الاصول واشتراط بعضهم انتشار الحديث وظهوره اذا كان فيما تم به البلوى الى غير ذلك مما هو معروف في مواضعه

السبب الخامس أن يكون الحديث قد بلغه وثبت عنده لكن نسيه وهذا يرد في الكتاب والسنة مثل الحديث المشهور عن عمر رضى الله عنه انه سئل عن الرجل يجنب في السفر فلا يجد الماء فقال لا يصل حتى يجد الماء فقال له عمار يا أمير المؤمنين أما تذكر اذ كنت أنا وأنت في الابل فاجنبنا فأما أنا فتمرغت كما تمرغ الدابة وأما أنت فلم تصل فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال انما يكفيك هكذا وضرب بيديه الارض فمسح بهما وجهه وكفيه فقال له عمر اتق الله يا عمار فقال ان شئت لم أحدث به فقال بل نوليك من ذلك ما نوليت فهذه سنة شهدا عمر ثم نسيها حتى أفتى بخلافها وذكره عمار فلم يذكر وهو لم يكذب عماراً بل أمره أن يحدث به. وأبلغ من هذا انه خطب الناس

فيقول قولي في هذه المسئلة كذا وقد روي فيها حديث بكذا فان كان صحيحا فهو قولي
 السبب الثالث اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره مع قطع
 النظر عن طريق آخر سواء كان الصواب معه أو مع غيره أو معهما عند من
 يقول كل مجتهد مصيب. ولذلك أسباب. منها أن يكون المحدث بالحديث يعتقده
 أحدهما ضعيفا ويعتقده الآخر ثقة ومعرفة الرجال علم واسع ثم قد يكون
 المصيب من يعتقد ضعفه لا اطلاعه على سبب جرح. وقد يكون الصواب مع
 الآخر لمعرفته ان ذلك السبب غير جرح اما لان جنسه غير جرح اولانه
 كان له فيه عذر يمنع الجرح وهذا باب واسع وللعلماء بالرجال وأحوالهم في
 ذلك من الاجماع والاختلاف مثل ما لغيرهم من سائر أهل العلم في علومهم
 ومنها أن لا يعتقد المحدث سمع الحديث ممن حدث عنه وغيره يعتقده انه
 سمعه لاسباب توجب ذلك معروفة. ومنها أن يكون للمحدث حالان حال
 استقامة وحال اضطراب مثل أن يختلط أو تحرق كتبه فما حدث به في حال
 الاستقامة صحيح وما حدث به في حال الاضطراب ضعيف فلا يدري ذلك
 الحديث من أي النوعين وقد علم غيره انه مما حدث به في حال الاستقامة
 ومنها أن يكون المحدث قد نسي ذلك الحديث فلم يذكره فيما بعد أو أنكر أن
 يكون حديثه معتقدا أن هذا علة توجب ترك الحديث ويرى غيره ان هذا مما يصح
 الاستدلال به والمسئلة معروفة. ومنها ان كثيرا من الحجازيين يرون أن لا يحتج
 بحديث عراقي أو شامي ان لم يكن له أصل بالحجاز حين قال قائلهم نزلوا أحاديث
 أهل العراق بمنزلة أحاديث أهل الكتاب لا تصدقوهم ولا تكذبوهم. وقيل
 لآخر سفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله حجة قال ان لم
 يكن له أصل بالحجاز فلا. وهذا لاعتقادهم ان أهل الحجاز ضبطوا السنة فلم

وفهم وجوه الكلام بحسب منح الحق سبحانه ومواهبه ثم قد يعرفها الرجل من حيث العموم ولا يتفطن لكون هذا المعنى داخلاً في ذلك العام ثم قد يتفطن له تارة ثم ينساه بعد ذلك وهذا باب واسع جداً لا يحيط به إلا الله وقد يغلط الرجل فيفهم من الكلام ما لا تحتمله اللغة العربية التي بعث الرسول صلى الله عليه وسلم بها

السبب السابع اعتقاده أن لا دلالة في الحديث والفرق بين هذا وبين الذي قبله أن الأول لم يعرف جهة الدلالة والثاني عرف جهة الدلالة لكن اعتقد أنها ليست دلالة صحيحة بأن يكون له من الأصول ما يرد تلك الدلالة سواء كانت في نفس الأمر صواباً أو خطأً مثل أن يعتقد أن العام المخصوص ليس بحجة وأن المفهوم ليس بحجة وأن العموم الوارد على سبب مقصور على سببه أو أن الأمر المجرد لا يقتضي الوجوب أو لا يقتضي الفوراً وأن المعرفة باللام لا عموم له أو أن الأفعال المنفية لا تنفي ذواتها ولا جميع أحكامها أو أن المقضي لا عموم له فلا يدعى العموم في المضمرات والمعاني إلى غير ذلك مما يتسع القول فيه فإن شطر أصول الفقه تدخل مسائل الخلاف منه في هذا القسم وإن كانت الأصول المجردة لم تحط بجميع الدلالات المختلف فيها وتدخل فيه أفراد أجناس الدلالات هل هي من ذلك الجنس أم لا مثل أن يعتقد أن هذا اللفظ المعين مجمل بأن يكون مشتركاً لا دلالة تعين أحد معنيه أو غير ذلك

السبب الثامن اعتقاده أن تلك الدلالة قد عارضها ما دل على أنها ليست مرادة مثل معارضة العام بخاص أو المطلق بمتقيد أو الأمر المطلق بما ينقي الوجوب أو الحقيقة بما يدل على المجاز إلى أنواع المعارضات وهو باب واسع أيضاً فإن تعارض دلالات الأقوال وترجيح بعضها على بعض بحر خضم

فقال لا يزيد رجل على صدق أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وبناته الارردته
فقات امرأة يأمر المؤمنين لم تحرمنا شيئاً أعطانا الله إياه ثم قرأت «أو آتيم
أحداهن قنطاراً» فرجع عمر إلى قولها وقد كان حافظاً للآية ولكن نسبها
وكذلك ما روى أن علياً ذكر الزبير يوم الجمل شيئاً عهد بهما رسول الله صلى
الله عليه وسلم فذكره حتى انصرف عن القتال وهذا كثير في السلف والخلف
السبب السادس عدم معرفته بدلالة الحديث تارة لكون اللفظ الذي
في الحديث غريباً عنده مثل لفظ المزانية والمحاقلة والمخابرة والملازمة والمنازمة
والغمر إلى غير ذلك من الكلمات الغريبة التي قد يختلف العلماء في تفسيرها
وكالحديث المرفوع لا إطلاق ولا اعتاق في إغلاق فانهم قد فسروا الإغلاق
بالأكره ومن يخلفه لا يعرف هذا التفسير. وتارة لكون معناه في لغته وعرفه
غير معناه في لغة النبي صلى الله عليه وسلم وهو يحمله على ما يفهمه في لغته بناء
على أن الأصل بقاء اللغة كما سمع بعضهم آثاراً في الرخصة في التيسير فظنوه
بعض أنواع المسكر لأنه لغتهم وإنما هو ما ينبذ لتحلية الماء قبل أن يشرب
فانه جاء مفسراً في أحاديث كثيرة صحيحة وسموا اللفظ الخمر في الكتاب
والسنة فاعتقدوه عصير العنب المشتد خاصة بناء على أنه كذلك في اللغة وإن
كان قد جاء من الأحاديث أحاديث صحيحة تبين أن الخمر اسم لكل شراب
مسكر. وتارة لكون اللفظ مشتركاً أو مجملاً أو متردداً بين حقيقة ومجاز فيحمله
على الأقرب عنده وإن كان المراد هو الآخر كما حمل جماعة من الصحابة في
أول الأمر الحيط الأبيض والحيط الأسود على الجبل وكما حمل آخرون قوله
فامسحوا بوجوهكم وأيديكم على اليد إلى الأبط. وتارة لكون الدلالة من
النص خفية فإن جهات دلالات الأقوال متسعة جداً فتفاوت الناس في إدراكها

المتبوعين وما خرج عن ذلك فانه عنده يخالف الاجماع لانه لا يعلم با
قائلا وما زال يقرع سمعه خلافه فهذا لا يمكنه ان يصير الى حديث يخالف
هذا الحوفه ان يكون هذا خلافا للاجماع أو لا اعتقاده انه يخالف للاجماع والاجماع
أعظم الحجج وهذا عذر كثير من الناس في كثير مما يتركونه وبعضهم معذور
فيه حقيقة وبعضهم معذور فيه وليس في الحقيقة بمعذور وكذلك كثير من
الاسباب قبله وبعده

السبب العاشر معارضته بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله مما
لا يعتقده غيره أو جنسه معارض أو لا يكون في الحقيقة معارضا راجعا
كمعارضة كثير من الكوفيين الحديث الصحيح بظاهر القرآن واعتقادهم ان
ظاهر القرآن من العموم ونحوه مقدم على نص الحديث ثم قد يعتد ما ليس
بظاهر ظاهرا لما في دلالات القول من الوجود الكثيرة ولهذا ردوا حديث
الشاهد واليمين وان كان غيرهم يعلم ان ليس في ظاهر القرآن ما يمنع الحكم
بشاهد ويمين ولو كان فيه ذلك فالسنة هي المفسرة للقرآن عندهم وللشافعي في
هذه القاعدة كلام معروف ولا حمد فيها رسالته المشهورة في الرد على من
يزعم الاستثناء بظاهر القرآن عن تفسير سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقد أورد فيها من الدلائل ما يضيّق هذا الموضع عن ذكره ومن ذلك دفع
الخبر الذي فيه تخصيص عموم الكتاب أو تقييد مطلقة أو فيه زيادة عليه
واعتماد من يقول ذلك ان الزيادة على النص كتنقيح المطلق نسخ وان تخصيص
العام نسخ ومعارضة طائفة من المدنيين الحديث الصحيح بعمل أهل المدينة
بناء على انهم مجمعون على مخالفة الخبر وان اجماعهم حجة مقدمة على الخبر
كمخالفة أحاديث خيار المجلس بناء على هذا الاصل وان كان اكثر الناس قد

السبب التاسع اعتقاد ان الحديث معارض بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله ان كان قابلاً للتأويل بما يصلح ان يكون معارضاً بالاتفاق مثل آية أو حديث آخر أو مثل اجماع وهذا نوعان. أحدهما ان يعتمد ان هذا المعارض راجح في الجملة فيتمين أحد الثلاثة من غير واحد منها وتارة يعين أحدها بان يعتقد انه منسوخ أو انه مؤول ثم قد يغلط في النسخ فيعتد المتأخر متقدماً وقد يغلط في التأويل بان يحمل الحديث على ما لا يحتمله لفظه أو هناك ما يدفعه وإذا عارضه من حيث الجملة فقد لا يكون ذلك المعارض دالاً وقد لا يكون الحديث المعارض في قوة الأول اسناداً أو متناً وتجيء هنا الاسباب المتقدمة وغيرها في الحديث الأول والاجماع المسدعي في الغالب انما هو عدم العلم بالمخالف وقد وجدنا من أعيان العلماء من صاروا الى القول بأشياء متمسكهم فيها عدم العلم بالمخالف مع ان ظاهر الأدلة عندهم يقتضي خلاف ذلك لكن لا يمكن العالم أن يتبدىء قولاً لم يعلم به قائلًا مع علمه بان الناس قد قالوا خلافه حتى ان منهم من يعلق القول فيقول ان كان في المسئلة اجماع فهو أحق ما يتبع والا فالقول عندي كذا وكذا وذلك مثل من يقول لا أعلم أحداً أجاز شهادة العبد وقبولها محفوظ عن عليّ وأنس وشريح وغيرهم ويقول أجمعوا على ان المعتق بعبه لا يرث وتوريثه محفوظ عن عليّ وابن مسعود وفيه حديث حسن عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقول آخر لا أعلم أحداً أوجب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة وإيجابها محفوظ عن أبي جعفر الباقر وذلك ان غاية كثير من العلماء ان يعلم قول أهل العلم الذين أدرهم في بلاده وأقوال جماعات غيرهم كما تجدد كثيراً من المتقدمين لا يعلم الا قول المدنيين والكوفيين وكثيراً من المتأخرين لا يعلم الا قول اثنين أو ثلاثة من الأئمة

من السماء أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقولون قال أبو بكر وعمر
 وإذا كان التارك يكون لبعض هذه الأسباب فإذا جاء حديث صحيح فيه تحليل
 أو تحريم أو حكم فلا يجوز أن يعتقد أن التارك له من العلماء الذين وصفنا
 أسباب تركهم يعاقب لكونه حلل الحرام أو حرم الحلال أو حكم بغير
 ما أنزل الله. وكذلك أن كان في الحديث وعيد على فعل من لعنة أو غضب أو
 عذاب ونحو ذلك فلا يجوز أن يقال أن ذلك العالم الذي أباح هذا أو فعله
 داخل في هذا الوعيد وهذا مما لا نعلم بين الأمة فيه خلافاً الأشياء يحكي عن
 بعض معتزلة بغداد مثل المريسي وأضرابه أنهم زعموا أن المخطيء من المجتهدين
 يعاقب على خطئه وهذا لأن حقوق الوعيد لمن فعل المحرم مشروط بعلمه بالتحريم
 أو بتمكنه من العلم بالتحريم فإن من نشأ ببادية أو كان حديث عهد بالسلام
 وفعل شيئاً من المحرمات غير عالم بتحريمها لم يَأْثَمَ ولم يحد وإن لم يستند في
 استحلاله إلى دليل شرعي فمن لم يبلغه الحديث المحرم واستند في الإباحة إلى
 دليل شرعي أولى أن يكون معذوراً. ولهذا كان هذا أجوراً محموداً لأجل
 اجتهاده قال الله سبحانه «وداود وسليمان» إلى قوله «وعلماً» فاختمت سليمان
 بالقرآن واتي عليهما بالحكم والعلم

وفي الصحيحين عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال: إذا اجتهد الحاكم فأصاب فلا أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر
 فبين أن المجتهد مع خطئه له أجر وذلك لأجل اجتهاده وخطأه مغفور له
 لأن درك الصواب في جميع أعيان الأحكام ما متعذر أو مفسر وقد قال تعالى
 «ما جعل عليكم في الدين من حرج» وقال تعالى «يريد الله بكم اليسر ولا يريد
 بكم العسر» وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأصحابه عام

يثبتون ان المدنيين قد اختلفوا في تلك المسئلة وانهم لو اجمعوا وخالفهم غيرهم
لكانت الحجة في الخبر ومعارضته قوم من البلدين بعض الاحاديث بالقياس
الجلي بناء على ان القواعد الحكية لا تنقض بمثل هذا الخبر الى غير ذلك من
انواع المعارضات سواء كان المعارض مصيباً أو مخطئاً

فهذه الاسباب العشرة ظاهرة وفي كثير من الاحاديث يجوز ان يكون
للعالم حجة في ترك العمل بالحديث لم نطلع نحن عليها فان مدارك العلم واسعة
ولم نطلع نحن على جميع ما في بواطن العلماء والعالم قد يبدى حجته وقد لا يبدىها
واذا ابداه فقد تبلغنا وقد لا تبلغ واذا بلغتنا فقد ندرك موضع احتجاجه وقد
لا ندركه سواء كانت الحجة صواباً في نفس الامر أم لا لكن نحن وان جوزنا
هذا فلا يجوز لنا أن نعدل عن قول ظهرت حجته بحديث صحيح وافقه طائفة من
أهل العلم الى قول آخر قاله عالم يجوز ان يكون معه ما يدفع به هذه الحجة
وان كان أعلم اذ تطرق الخطأ الى آراء العلماء اكثر من تطرقه الى الادلة الشرعية
فان الادلة الشرعية حجة الله على جميع عباده بخلاف رأي العالم والدليل الشرعي
يتمتع ان يكون خطأ اذا لم يعارضه دليل آخر ورأي العالم ليس كذلك ولو كان
العمل بهذا التجويز جائزاً لما بقي في ايدينا شيء من الادلة التي يجوز فيها مثل
هذا لكن الغرض انه في نفسه قد يكون معذوراً في تركه له ونحن معذرون
في تركنا لهذا الترك وقد قال سبحانه «تلك أمة قد خلت لها ما كسبت»
الآية وقال سبحانه «فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول» وليس
لاحدان يعارض الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بقول أحد من الناس
كما قال ابن عباس رضى الله عنهما لرجل سأله عن مسألة فاجابه فيها بحديث
فقال له قال أبو بكر وعمر فقال ابن عباس بوشك ان تنزل عليكم حجارة

محرمًا. وهذا الشرط الذي ذكرناه في حقوق الوعيد لا يحتاج أن يذكر في كل خطاب لاستقرار العلم به في القلوب كما أن الوعد على العمل مشروط باخلاص العمل لله وبعدم حبوط العمل بالردة ثم إن هذا الشرط لا يذكر في كل حديث فيه وعدهم حيث قدر قيام الموجب للوعيد فإن الحكم يتخلف عنه مانع وموانع لحوق الوعيد متعددة. منها التوبة. ومنها الاستغفار. ومنها الحسنات الماحية للسيئات. ومنها إلاء الدنيا ومصائبها ومنها شفاعتة شفيع مطاع. ومنها رحمة أرحم الراحمين فإذا عذمت هذه الأسباب كلها ولن تعدم إلا في حق من عصى وتكرر وشرد على الله شراد البعير على أهله فهناك يلحق الوعيد به وذلك أن حقيقة الوعيد بيان أن هذا العمل سبب في هذا العذاب فيستفاد من ذلك تحريم الفعل وقبحه أما أن كل شخص قام به ذلك السبب يجب وقوع ذلك المسبب به فهذا باطل قطعاً لتوقف ذلك المسبب على وجود الشرط وزوال جميع الموانع وإيضاح هذا أن من ترك العمل بحديث فلا يخلو من ثلاثة أقسام. أما أن يكون تركاً جائزاً باتفاق المسلمين كالترك في حق من لم يبلغه ولا قصر في الطلب مع حاجته إلى التفتاؤ الحکم كما ذكرناه عن الخلفاء الراشدين وغيرهم فهذا لا يشك مسلم أن صاحبه لا يلحقه من معرة الترك شيء. وأما أن يكون تركاً غير جائز فهذا لا يكاد يصدر من الأئمة إن شاء الله تعالى لكن الذي قد يخاف على بعض العلماء أن يكون الرجل قاصراً في درك تلك المسئلة فيقول مع عدم أسباب القول وإن كان له فيها نظر واجتهاد أو يقصر في الاستدلال فيقول قبل أن يبلغ النظر نهايته مع كونه منمساكاً بحجة أو ينسب عليه عادة أو غرض يمنعه من استيفاء النظر لينظر فيما يعارض ما عنده وإن كان لم يقل

الخندق لا يصلين أحد العصر الا في بني قريظة فادر كتهم صلاه العصر في
 الطريق فقال بعضهم لا نصلي الا في بني قريظة وقال بعضهم لم يرد منا هذا
 فصلوا في الطريق فلم يعب واحدة من الطائفتين فالاولون تمسكوا بعموم
 الخطاب فجعلوا صورة القوات داخلة في العموم والآخرين كان معهم من الدليل
 ما يوجب خروج هذه الصورة عن العموم فان المقصود المبادرة الي القوم وهي
 مسألة اختلف فيها الفقهاء اختلافا مشهورا هل يخص العموم بالقياس ومع هذا
 فالذين صلوا في الطريق كانوا أصوب وكذلك بلال رضي الله عنه لما باع الصاعين
 بالصاع امره النبي صلى الله عليه وسلم برده ولم يرتب على ذلك حكم اكل الربا من
 التفسير واللعن والتعليق لعدم علمه كان بالتحريم. وكذلك عدى بن حاتم
 وجماعة من الصحابة لما اعتقدوا أن قوله تعالى «حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من
 الخيط الأسود» معناه الجبال البيضاء والسود فكان أحدهم يجعل عقالين أبيض
 وأسود ويأكل حتى يتبين أحدهما من الآخر فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعدى ان
 وسادك اذا العريض انما هو بياض النهار وسواد الليل فاشار الى عدم فقهه لمعنى
 الكلام ولم يرتب على هذا الفعل ذم من أفطر في رمضان وإن كان من أعظم
 الكبائر بخلاف الذين أفطوا المشجوج في البرد بوجوب الغسل فاغتسل فمات فانه
 قال قتلوه قتلهم الله هلا سألوا اذا لم يعلموا انما شفاء الحي السؤل فان هؤلاء
 اخطأوا بغير اجتهاد اذ لم يكونوا من أهل العلم. وكذلك لم يوجب على أسامة بن
 زيد قودا ولا دية ولا كفارة لما قتل الذي قال لا اله الا الله في غزوة الحركات
 فانه كان معتقدا جواز قتله بناء على أن هذا الاسلام ليس بصحيح مع أن قتله
 حرام وعمل بذلك السلف وجمهور الفقهاء في أن ما استباحه أهل البني من دماء
 أهل العدل بتأويل سائغ لم يضمن بقود ولا دية ولا كفارة وان كان قتلهم وقتلهم

ثم هي منقسمة الى مادلالته قطعية بان يكون قطعي السند والمتن وهو مايقينا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله وثيقنا انه اراد به تلك الصورة .
والى مادلالته ظاهرة غير قطعية . فاما الاول فيجب اعتقاد موجه علماء وعملا وهذا مما لاخلاف فيه بين العلماء في الجملة وانما قد يختلفون في بعض الاخبار هل هو قطعي السند أو ليس بقطعي وهل هو قطعي الدلالة أو ليس بقطعي مثل اختلافهم في خبر الواحد الذي تلقته الامة بالقبول والتصديق أو الذي اتفقت على العمل به فعند عامة الفقهاء واكثر المتكلمين انه يفيد العلم . وذهب طوائف من المتكلمين الى انه لا يفيد ذلك الخبر المروي من عدة جهات يصدق بعضها بعضا من أناس مخصوصين قد تفيد العلم اليقيني لمن كان عالما بتلك الجهات وبحال اولئك الخبرين وبقرائن وضمان تحتمل بالخبر وان كان العلم بذلك الخبر لا يحصل لمن لم يشركه في ذلك

ولهذا كان علماء الحديث الجهابذة فيه المتبحرون في معرفته قد يحصل لهم اليقين التام باخبار وان كان غيرهم من العلماء قد لا يظن صدقها فضلا عن العلم بصدقها . ومبني هذا على ان الخبر المفيد للعلم يفيد من كثرة الخبرين تارة ومن صفات الخبرين أخرى ومن نفس الاخبار به أخرى ومن نفس ادراك الخبر له أخرى ومن الامر الخبر به أخرى فرب عدد قليل أفاد خبرهم العلم لما علم عليه من الديانة والحفظ الذي يؤمن معه كذبهم أو خطأهم وأضعاف ذلك العدد من غيرهم قد لا يفيد العلم هذا هو الحق الذي لا ريب فيه وهو قول جمهور الفقهاء والمحدثين وطوائف من المتكلمين

وذهب طوائف من المتكلمين وبعض الفقهاء الى ان كل عدد أفاد العلم خبرهم بقضية أفاد خبر مثل ذلك العدد العلم في كل قضية وهذا باطل قطعاً

الا بالاجتهاد والاستدلال فان الحمد الذي يجب أن ينتهي اليه الاجتهاد قد لا ينضبط للمجتهد

ولهذا كان العلماء يخافون مثل هذا خشية ان لا يكون الاجتهاد المعتبر قد وجد في تلك المسئلة المخصوصة فهذه ذنوب لكن لحوق عقوبة الذنب بصاحبه انما تنال من لم يتب وقد يمحوها الاستغفار والاحسان والبلاء والشفاعة والرحمة ولم يدخل في هذا من يغلبه الهوي ويصرعه حتي ينصر ما يعلم انه باطل أو من يحزم بصواب قول أو خطئه من غير معرفة منه بدلائل ذلك القول نفيا وأثباتا فان هذين في النار كما قال النبي صلى الله عليه وسلم. القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة فاما الذي في الجنة فرجل علم الحق فقضى به وأما اللذان في النار فرجل قضى للناس على جهل ورجل علم الحق وقضى بخلافه والمفتون كذلك لكن لحوق الوعيد للشخص المعين أيضا له موانع كما بيناه فلو فرض وقوع بعض هذا من بعض الاعيان من العلماء المحمودين عند الامة مع ان هذا بعيد أو غير واقع لم يعدم أحدهم أحد هذه الاسباب ولو وقع لم يقدح في امامتهم على الاطلاق فانا لا نعتقد في القوم العصمة بل نجوز عليهم الذنوب ونرجو لهم مع ذلك أعلى الدرجات لما اختصهم الله به من الاعمال الصالحة والاحوال السنية وانهم لم يكونوا مصرين على ذنب وليسوا بأعلى درجة من الصحابة رضي الله عنهم والقول فيهم كذلك فيما اجتهدوا فيه من الفتاوي والقضايا والدماء التي كانت بينهم وغير ذلك ثم انهم مع العلم بان التارك الموصوف معذور بل مأجور لا يمتنعنا ان نتبع الاحاديث الصحيحة التي لا نعلم لها معارضا يدفعها وان نعتقد وجوب العمل بها على الامة ووجوب تبليغها وهذا مما لا يختلف العلماء فيه

هؤلاء ان الوعيد من الامور العلمية فلا تثبت الا بما يفيد العلم وايضاً فان
 انعمل اذا كان مجتهدا في حكمه لم يلحق فاعله الوعيد فعلى قول هؤلاء يحتاج
 باحاديث الوعيد في تحريم الافعال مطلقا ولا يثبت بها الوعيد الا ان تكون
 الدلالة قطعية. ومثله احتجاج اكثر العلماء بالقراءات التي صحت عن بعض الصحابة
 مع كونها ليست في مصحف عثمان رضى الله عنه فانها تضمنت عملا وعلم
 وهي خبر واحد صحيح فاحتجوا بها في اثبات العمل ولم يثبتوها فرائنا لانها
 من الامور العلمية التي لا تثبت الا بيقين

وذهب الاكثرون من الفقهاء وهو قول عامة السانف الى ان هذه
 الاحاديث حجة في جميع ما تضمنته من الوعيد فان اصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم والتابعين بعدهم ما زالوا يثبتون بهذه الاحاديث الوعيد كما يثبتون
 بها العمل ويصرحون بلحوق الوعيد لذى فيها للفاعل في الجملة وهذا منتشر
 عنهم في احاديثهم وفتاويهم وذلك لان الوعيد من جملة الاحكام الشرعية التي
 ثبتت بالادلة الظاهرة تارة وبالدلة القطعية أخرى فانه ليس المطلوب اليقين
 التام بالوعيد بل المطلوب الاعتقاد الذي يدخل في اليقين واظن الغالب
 كما ان هذا هو المطلوب في الاحكام العملية ولا فرق بين اعتقاد الانسان
 ان الله حرم هذا واوعده فاعله بالعقوبة الجملة واعتقاده ان الله حرمه
 واوعده عليه بعقوبة معينة من حيث ان كلا منهما إخبار عن الله فكما
 جاز الاخبار عنه بالاول بمطلق الدليل فكذلك الاخبار عنه بالتاني بل لو
 قال قائل العمل بها في الوعيد اوكد كان صحيحا ولم هذا كانوا يسهلون في
 اسانيد احاديث الترغيب والترهيب مالا يسهلون في اسانيد احاديث الاحكام
 لان اعتقاد الوعيد يحمل النفوس على الترك فان كان ذلك الوعيد حقا كان

لكن ليس هذا موضع بيان ذلك فاما نأثير القرائن الخارجة عن
 المخبرين في العلم بالخبر فلم نذكره لان تلك القرائن قد تفيد العلم لو تجردت
 عن الخبر واذا كانت بنفسها قد تفيد العلم لم تجعل تابعة للخبر على الاطلاق
 كما لم يجعل الخبر تابعا لها بل كل منهما طريق الى العلم تارة والى الظن أخرى
 وان اتفق اجماع ما يوجب العلم به منهما أو اجتماع موجب العلم من أحدهما
 وموجب الظن من الآخر وكل من كان بالاخبار أعلم قد يقطع بصدق أخبار
 لا يقطع بصدقها من ليس مثله وتارة يختلفون في كون الدلالة قطعية لاختلافهم
 في ان ذلك الحديث هل هو نص أو ظاهر واذا كان ظاهرا فهل فيه ما يفي
 الاحتمال المرجوح أولا وهذا أيضا باب واسع فقد يقطع قوم من العلماء
 بدلالة أحاديث لا يقطع بها غيرهم إما لعلمهم بان الحديث لا يحتمل الا ذلك
 المعنى أو لعلمهم بان المعنى الآخر يمنع حمل الحديث عليه أو لغير ذلك من
 الادلة الموجبة للقطع

وأما القسم الثاني وهو الظاهر فهذا يجب العمل به في الاحكام الشرعية
 باتفاق العلماء المعبرين فان كان قد تضمن حكما علميا مثل الوعيد ونحوه فقد
 اختلفوا فيه

فذهب طوائف من الفقهاء الى ان خبر الواحد العدل اذا تضمن وعيدا على
 فعل فانه يجب العمل به في تحريم ذلك الفعل ولا يعمل به في الوعيد الا ان يكون
 قطعيا وكذلك لو كان المتن قطعيا لكن الدلالة ظاهرة وعلى هذا حملوا قول عائشة
 رضي الله عنها بلغي زهدا انه قد ابطال جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا
 ان يتوب قالوا فعائشة ذكرت الوعيد لانها كانت عالمة به ونحن نعمل بخبرها في
 التحريم وان كنا لا نقول بهذا الوعيد لان الحديث انما ثبت عندنا بخبر واحد وحجة

فعل ان ينقل نقلا متواترا كما لا يجب ذلك في حكم ذلك الفعل فثبت ان الاحاديث المتضمنة للوعيد يجب العمل بها في مقتضاها باعتقاد ان فاعل ذلك الفعل متوعد بذلك الوعيد لكن لحوق الوعيد به متوقف على شروط وله موانع وهذه القاعدة تظهر بأمثلة. منها انه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله آكل الربا وموكله وشاهديه وكتابه. وصح عنه من غير وجه انه قال لمن باع صاعين بصاع يدا بيد أوه عين الربا كما قال البر بالبر ربا الأهواها الحديث وهذا يوجب دخول نوعي الربا ربا الفضل وربا النسيأ في الحديث ثم ان الذين بلغهم قول النبي صلى الله عليه وسلم انما الربا في النسيئة فاستحلوا بيع الصاعين بالصاع يدا بيد مثل ابن عباس رضى الله عنه وأصحابه أبي الشعثاء وعطاء وطاوس وسعيد بن جبير وعكرمة وغيرهم من أعيان المكيين الذين هم من صفوة الأمة علما وعملا لا يحل لمسلم أن يعتقد ان أحدا منهم بعينه أو من قلده بميث يجوز تقليده تبلغهم لعنة آكل الربا لانهم فعلوا ذلك متأولين تأويلا سائغا في الجملة

وكذلك ما نقل عن طائفة من فضلاء المدنيين من أتيان المحاش مع مارواه أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من آب امرأة في دبرها فهو كافر بما أنزل على محمد أفستحل مسلم أن يقول ان فلانا وفلانا كانا كافرين بما أنزل على محمد وكذلك قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه لعن في الخمر عشرة عاصر الخمر ومعتصرها وشاربها. وثبت عنه من وجود انه قال كل شراب أسكر فهو خمر وقال كل مسكر خمر. وخطب عمر رضى الله عنه على منبره صلى الله عليه وسلم فقال بين المهاجرين والانصار الخمر ما خامر العقل وأنزل الله تحريم الخمر وكان سبب نزولها ما كانوا يشربونه في المدينة ولم يكن

الانسان فدنجا وان لم يكن الوعيد حقا بل عقوبة الفعل اخف من ذلك
 الوعيد لم يضر الانسان اذا ترك ذلك الفعل خطاه في اعتقاده زيادة العقوبة
 لانه ان اعتقد نقص العقوبة فقد يخطيء فهذا الخطاء قد يهون الفعل عنده فيقع فيه
 فيستحق العقوبة الزائدة ان كانت ثابتة او يقوم به سبب استحقاق ذلك فاذن
 الخطأ في الاعتقاد على التقديرين تقدير اعتقاد الوعيد وتقدير عدمه سواء
 والنجاة من العذاب على تقدير اعتقاد الوعيد اقرب فيكون هذا التقدير أولى
 وبهذا الدليل رجح عامة العلماء الدليل الحاضر على الدليل المبيح وسلك
 كثير من الفقهاء طريقة الاحتياط في كثير من الاحكام بناء على هذا وأما
 الاحتياط في الفعل فكالمجمع على حسنه بين العقلاء في الجملة فاذا كان خوفه
 من الخطأ بنى اعتقاد الوعيد مقابلا لخوفه من الخطأ في عدم هذا الاعتقاد بقى
 الدليل الموجب لاعتقاده والنجاة الحاصلة في اعتقاده دليلين سالمين عن المعارض
 وليس لقائل ان يقول عدم الدليل القطعي على الوعيد دليل على عدمه
 كعدم الخبر المتواتر على القراءات الزائدة على ما في المصحف لان عدم الدليل
 لا يدل على عدم المدلول عليه ومن قطع بنى شيء من الامور العلمية لعدم
 الدليل القاطع على وجودها كما هو طريقة طائفة من المتكلمين فهو يخطيء خطأ
 بينا لكن اذا علمنا أن وجود الشيء مستلزم لوجود الدليل وعلمنا عدم الدليل
 قطعنا بعدم الشيء المستلزم لان عدم اللازم دليل على عدم الملزوم وقد علمنا ان
 الدواعي متوفرة على نقل كتاب الله ودينه فانه لا يجوز على الامة كتمان ما يحتاج
 الى نقله حجة عامة فلما لم ينقل نقلا عاما صلاة سادسة ولا سورة أخرى علمنا
 يقينا عدم ذلك وباب الوعيد ليس من هذا الباب فانه لا يجب في كل وعيد على

منعت المقتضي أن يعمل عمله. وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم رجل على فضل ماء يمنعه ابن السبيل فيقول الله له اليوم أمنعتك فضلي كما منعت فضل ماء تعمل يدك. ورجل بايع اماما لا يبايعه الا لدنيا ان أعطاه رضي وان لم يعطه سخط. ورجل حلف على سلعة بعد العصر كاذبا لقد أعطى بها أكثر مما أعطى فهذا وعيد عظيم أن منع فضل مائه مع ان طائفة من العلماء يجوزون للرجل أن يمنع فضل مائه فلا يمنعنا هذا الخلاف أن نعمتد تحريم هذا محتجين بالحديث ولا يمنعنا محيي الحديث أن نعمتد ان المتأول معذور في ذلك لا يلحقه هذا الوعيد

وقال صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له وهو حديث صحيح قد روي عنه من غير وجه وعن أصحابه مع ان طائفة من العلماء صححوا نكاح المحلل مطلقا ومنهم من صححه اذا لم يشترط في العقد ولهم في ذلك أعمار معروفة فان قياس الاصول عند الاول ان النكاح لا يبطل بالشروط كما لا يبطل بجهالة أحد العوضين وقياس الاصول عند الثاني ان العقود المجردة عن شرط مقترن لا تغير أحكام العقود ولم يبلغ هذا الحديث من قال هذا القول. هذا هو الظاهر فان كتبهم المتقدمة لم تتضمنه ولو بلغهم لذكروه آخذين به أو مجيبين عنه أو بلغهم وتأولوه أو اعتقدوا نسخه أو كان عندهم ما يعارضه فنحن نعلم ان مثل هؤلاء لا يصيبه هذا الوعيد لو انه فعل التحليل معتقدا حله على هذا الوجه ولا يمنعنا ذلك أن نعلم ان التحليل سبب لهذا الوعيد وان تخلف في حق بعض الاشخاص لقوار، شرط ووجود مانع

وكذلك استلحاق معاوية رضي الله عنه زياد بن أبيه المولود على فراش الحارث بن كلدة لكون أبي سفيان كان يقول انه من نطفته مع أنه صلى الله

لهم شراب إلا الفضيخ لم يكن لهم من خمر الاعناب شيء. وقد كان رجال من
أفاضل الأمة علماء وعملاً من الكوفيين يعتقدون أن لا خمر إلا من العنب
وإن ماسوى العنب والنمر لا يحرم من نبيذ هذه المقدار ما يسكر ويشربون
ما يعتقدون حله فلا يجوز أن يقال إن هؤلاء مندرجون تحت الوعيد لما كان
لهم من العنبر الذي تأولوا به أو لموانع أخر فلا يجوز أن يقال إن الشراب
الذي شربوه ليس من الخمر الملعون شاربها فإن سبب القول العام لا بد أن
يكون داخل فيه ولم يكن بالمدينة خمر من العنب ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم
قد لعن البائع للخمر وقد باع بعض الصحابة خمرًا حتى بلغ عمر فقال قاتل الله
فلاناً لم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعن الله اليهود حرمت
عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها ولم يكن يعلم أن بيعها محرم ولم يمنع عمر
رضي الله عنه علمه بعدم علمه أن يبين جزاء هذا الذنب ليتناها هو وغيره عنه
بعد بلوغ العلم به وقد لعن العاصر والمعتصر. وكثير من الفقهاء يجوزون للرجل
أن يعصر لغيره عنباً وإن علم أن من نيته أن يتخذ خمرًا فهذا نص في لعن
العاصر مع العلم بأن المذخور تخلف الحكم عنه لمانع وكذلك لعن الواصلة
والموصولة في عدة أحاديث صحاح

ثم من الفقهاء من يكرهه فقط وقال النبي صلى الله عليه وسلم إن الذي
يشرب في آنية الفضة إنما يجر جر في بطنه نار جهنم ومن الفقهاء من يكرهه
كراهة تنزيه

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم إذا التقي المسلمان بسييفيهما فالقاتل
والمقتول في النار يجب العمل به في تحريم قتال المؤمنين بغير حق ثم أنا نعلم
أن أهل الجمل وصفين ليسوا في النار لأن لهما عذراً وتأديلاً في القتال وحسنات

والثاني انه في حقه ليس بحرام لعدم بلوغ دليل التحريم له وان كان حراما في حق غيره فتكون نفس حركه ذلك الشخص ليست حراما والخلاف متقارب وهو شبيهه بالاختلاف في العبارة فهذا هو الذي يمكن أن يقال في أحاديث الوعيد اذا صادفت محل خلاف اذ العلماء مجمعون على الاحتجاج في تحريم الفعل المتوعد عليه سواء كان محل وفاق أو خلاف بل أكثر ما يحتاجون اليه الاستدلال بهاني موارد الخلاف لكن اختلفوا في الاستدلال بها على الوعيد اذ لم تكن قطعية على ما ذكرناه

فان قيل فهل لا قلتم ان أحاديث الوعيد لا نتناول محل الخلاف وانما نتناول محل الوفاق وكل فعل لعن فاعله أو توعد بغضب أو عقاب حمل على فعل اتفق على تحريمه لثلا يدخل بعض المجتهدين في الوعيد اذا فعل ما اعتقد تحليله بل المعتقد أبلغ من الفاعل اذ هو الأمر له بالفعل فيكون قد الحق به وعيد اللعن أو الغضب بطريق الاستلزام

قلنا الجواب من وجوه. أحدها أن نفس التحريم اما ان يكون ثابتا في محل خلاف أو لا يكون فان لم يكن ثابتا في محل خلاف قط لزم أن لا يكون حراما الا ما أجمع على تحريمه فكل ما اختلف في تحريمه يكون حلالا وهذا مخالف لاجماع الامة وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الاسلام وان كان ثابتا ولو في صورة فالمستحل لذلك الفعل المحرم من المجتهدين اما أن يلحقه ذم من حلل الحرام أو فعله وعقوبته أولا فان قيل انه يلحقه أو قيل انه لا يلحقه فكذلك التحريم الثابت في حديث الوعيد اتفاقا والوعيد الثابت في محل الخلاف على ما ذكرناه من التفصيل بل الوعيد انما جاء على الفاعل وعقوبة محلل الحرام في الاصل أعظم من عقوبة فاعله من غير اعتقاد فاذا جاز ان يكون التحريم

عليه وسلم قد قال من ادعي الى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فاجنة عليه حرام
وقال من ادعي الى غير أبيه أو تولى غير مواله فعليه لعنة الله والملائكة والناس
أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا حديث صحيح وقضى أن الولد للفراش
وهو من الاحكام المجمع عليها فنحن نعلم أن من انتسب الى غير الاب الذي هو
صاحب الفراش فهو داخل في كلام الرسول صلى الله عليه وسلم مع أنه لا يجوز
أن يعين أحد دون الصحابة فضلا عن الصحابة فيقال ان هذا الوعيد
لاحق به لا مكان أنه لم يبلغهم قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بان الولد للفراش
واعتمدوا أن الولد لمن أحبل أمه واعتقدوا أن اباسفيان هو المحبل لسمية أم
زياد فان هذا الحكم قد يخفى على كثير من الناس لاسيما قبل انتشار السنة
مع أن العادة في الجاهلية كانت هكذا أولغير ذلك من الموانع المانعة هذا المقتضى
للعيد أن يعمل عمله من حسنات تمحو السيئات وغير ذلك وهذا باب واسع
فانه يدخل فيه جميع الامور المحرمة بكتاب أو سنة اذا كان بعض الائمة لم
تبلغهم أدلة التحريم فاستحلوها أو عارض تلك الادلة عندهم أدلة أخرى رأوا
رجحانها عليها مجتهدين في ذلك الترجيح بحسب عقولهم وعلمهم فان التحريم
له أحكام من التائم والذم والعقوبة والفسق وغير ذلك لكن لها شروط وموانع
فقد يكون التحريم ثابتا وهذه الاحكام منتفية لقوات شرطها أو وجود مانع
أو يكون التحريم منتفيا في حق ذلك الشخص مع ثبوته في حق غيره
وانما ردنا الكلام لان للناس في هذه المسئلة قولين. أحدهما وهو قول
عامة السلف والفقهاء أن حكم الله واحد وأن من خالفه باجتهاد سائق مخطئ
معذور مأجور فعلى هذا يكون ذلك الفعل الذى فعله المتاول بعينه حراما لكان
لا يترتب أثر التحريم عليه لعفو الله عنه فانه لا يكاف نفسا الاوسعها

هي ما أجمعوا عليه فقط لكان العلم بالمراد موقوفاً على الإجماع فلا يصح الاحتجاج به قبل الإجماع فلا يكون مستنداً للإجماع لأن مستند الإجماع يجب أن يكون متقدماً عليه فيمتنع تأخره عنه فإنه يفضي إلى الدور الباطل فإن أهل الإجماع حينئذ لا يمكنهم الاستدلال بالحديث على صورة حتى يعلموا أنها مرادة ولا يعلمون أنها مرادة حتى يجتمعوا فصار الاستدلال موقوفاً على الإجماع قبله والإجماع موقوفاً على الاستدلال قبله إذا كان الحديث هو مستندهم فيكون الشيء موقوفاً على نفسه فيمتنع وجوده ولا يكون حجة في محل الخلاف لأنه لم يرد وهذا تعطيل للحديث عن الدلالة على الحكم في محل الوفاق والخلاف وذلك مستلزم أن لا يكون شيء من النصوص التي فيها تغليظ للفعل أفادنا تحريم ذلك الفعل وهذا باطل قطعاً

الرابع أن هذا يستلزم أن لا يحتاج بشيء من هذه الأحاديث إلا بعد العلم بأن الأمة أجمعت على تلك الصورة فاذن الصدر الأول لا يجوز أن يحتاجوا بها بل ولا يجوز أن يحتاج بها من يسمعونها من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجب على الرجل إذا سمع مثل هذا الحديث ووجد كثيراً من العلماء قد عملوا به ولم يعلم له معارض أن لا يعمل به حتى يبحث عنه هل في اقطار الأرض من يخالفه كما لا يجوز له أن يحتاج في مسألة بالإجماع إلا بعد البحث التام واذن يبطل الاحتجاج بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بمجرد خلاف واحد من المجتهدين فيكون قول الواحد مبطلاً لكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وموافقة محققة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا كان ذلك الواحد قد أخطأ صار خطأه مبطلاً لكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا كله باطل بالضرورة فإنه من قيل لا يحتاج به إلا بعد العلم بالإجماع صارت

ثابتاً في صورة الخلاف ولا يلحق المحلل المجتهد عقوبة ذلك الاحلال للحرام
 لكونه معذوراً فيه فلأن لا يلحق الفاعل وعيد ذلك الفعل أولى وأحرى وكما
 لم يلزم دخول المجتهد تحت حكم هذا التحريم من الذم والعقاب وغير ذلك لم
 يلزم دخوله تحت حكمه من الوعيد اذ ليس الوعيد الا نوعاً من الذم والعقاب
 فان جاز دخوله تحت هذا الجنس فما كان الجواب عن بعض أنواعه كان
 جواباً عن البعض الآخر ولا يعني الفرق بقلة الذم وكثرته أو شدة العقوبة
 وخفائها فان المحذور في قليل الذم والعقاب في هذا المقام كالمحذور في كثيره
 فان المجتهد لا يلحقه قليل ذلك ولا كثيره بل يلحقه ضد ذلك من الاجر
 والثواب

الثاني ان كون حكم الفعل مجمعا عليه أو مختلفاً فيه أمور خارجة عن
 الفعل وصفاته وانما هي أمور اضافية بحسب ما عرض لبعض العلماء من
 عدم العلم واللفظ العام ان أريد به الخاص فلا بد من نصب دليل يدل على
 التخصيص إما مقترن بالخطاب عند من لا يجوز تأخير البيان وإما موسع في
 تأخيره الى حين الحاجة عند الجمهور ولا شك ان المخاطبين بهذا على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا محتاجين الى معرفة حكم الخطاب فلو
 كان المراد باللفظ العام في لعنة آكل الربا والمحلل ونحوها المجمع على تحريمه
 وذلك لا يعلم الا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وتكلم الامة في جميع
 افراد ذلك العام لكان قد أخرج بيان كلامه الى ان تكلم جميع الامة في جميع
 أفرادها وهذا لا يجوز

الثالث ان هذا الكلام انما خوطبت الامة به لتعرف الحرام فتجتنبه
 ويستندون في اجتماعهم اليه ويحتجون في نزاعهم به فلو كانت الصورة المرادة

ما تنغمر فيه هذه المفسدة وقد فرق الله بينهما من هذا الوجه فاثاب المجتهد على اجتهاده واثاب العالم على علمه ثواباً لم يشركه فيه ذلك الجاهل فهما مشتركان في العفو مفترقان في الثواب ووقوع العقوبة علي غير المستحق ممتنع جليلاً كان أو حقيراً فلا بد من اخراج هذا الممتنع من الحديث بطريق يشمل القسمين

السادس ان من أحاديث الوعيد ما هو نص في صورة الخلاف مثل لعنة المحلل له فان من العلماء من يقول ان هذا لا يأثم بحال فانه لم يكن ركناً في العقد الاول بحال حتى يقال لعن لا اعتقاده وجوب الوفاء بالتحليل فمن اعتقد ان نكاح الاول صحيح وان بطل الشرط نأها تحل للثاني جرد الثاني عن الاثم بل وكذلك المحلل فانه اما ان يكون ملعوناً على التحليل أو على اعتقاده وجوب الوفاء بالشرط المقرون بانعقد فقط أو على مجموعهما . فان كان الاول أو الثالث حصل الغرض . وان كان الثاني فهذا الاعتقاد هو الموجب للعنة سواء حصل هناك تحليل أو لم يحصل وحينئذ فيكون المذكور في الحديث ليس هو سبب اللعنة وسبب اللعنة لم يتعرض له وهذا باطل ثم هذا المعتقد وجوب الوفاء ان كان جاهلاً فلا لعنة عليه وان كان عالماً بانه لا يجب فيحال ان يعتقد الوجوب الا ان يكون مراغماً للرسول صلى الله عليه وسلم فيكون كافراً فيعود معني الحديث الي لعنة الكفار والكفر لا اختصاص له بانكار هذا الحكم الجزئي دون غيره فان هذا بمنزلة من يقول لعن الله من كذب الرسول في حكمه بان شرط الطلاق في النكاح باطل . ثم هذا كلام عام عموماً لفظياً ومعنوياً وهو عموم مبتدأ ومثل هذا العموم لا يجوز حمله على الصور النادرة اذالكلام يعود لكثرة وعياً كتأويل من تأول قوله ايما امرأة نكحت من

لإزالة النصوص موقوفة على الإجماع وهو خلاف الإجماع وحيث أنه فلا يبقى
نصوص دلالة فإن المعتبر إنما هو الإجماع والنص عديم التأثير فإن قيل
يحتج به إذ لا يعلم وجود الخلاف فيكون قول واحد من الأمة مبطلاً لدلالة
النص وهذا أيضاً خلاف الإجماع وبطلانه معلوم بالاضطرار من دين الإسلام
الخامس أنه إما أن يشترط في شمول الخطاب اعتقاد جميع الأمة للتحريم
ويكتفى باعتقاد العلماء فإن كان الأول لم يجز أن يستدل على التحريم بأحاديث
لوعيد حتى نعلم أن جميع الأمة حتى الناشئين بالبوادي البعيدة والداخلين في
لإسلام من المدة القريبة قد اعتقدوا أن هذا محرم وهذا لا يقوله مسلم بل
ولا عاقل فإن العلم بهذا الشرط متعذر. وإن قيل يكتفى باعتقاد جميع العلماء
قيل له إنما اشترطت اجتماع العلماء حذراً من أن يشمل الوعيد لبعض المجتهدين وإن
كان مخطئاً وهذا بينه موجود فيمن لم يسمع دليل التحريم من العامة فإن محذور
شمول اللعنة لهذا كحذور شمول اللعنة لهذا ولا ينبغي من هذا الإلزام أن يقال ذلك
من أكابر الأمة وفضلاء الصديقين وهذا من أطراف الأمة فإن افترقا من هذا
الوجه لا يمنع اشتراكهما في هذا الحكم فإن الله سبحانه كما غفر للمجتهد إذا أخطأ
غفر للجاهل إذا أخطأ ولم يمكنه التعلم بل المفسدة التي تحصل بفعل واحد من العامة
محرم لم يعلم تحريمه ولم يمكنه معرفة تحريمه أقل بكثير من المفسدة التي تنشأ من
إحلال بعض الأئمة لما قد حرمه الشارع وهو لم يعلم تحريمه ولم يمكنه معرفة تحريمه
ولهذا قيل احذروا زلة العالم فإنه إذا زل زل برزله عالم قال ابن عباس رضي الله
عنهما وبلى للعالم من الاتباع فإذا كان هذا معفو عنه مع عظم المفسدة الناشئة
من فعله فلا ينبغي عن الآخر مع خفة مفسدة فعله أولى. نعم يفترقان من
وجه آخر وهو أن هذا اجتهد فقال باجتهاد وله من نشر العلم وأحياء السنة

صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والموصولة وهو من أصح الأحاديث وفي
وصل الشعر خلاف معروف وكذلك قوله ان الذي يشرب في آنية الفضة
انما يجر جر في بطنه نار جهنم ومن العلماء من لم يحرم ذلك

السابع ان الموجب للعموم قائم والمعارض المذكور لا يصلح ان يكون
معارضاً لان غايته ان يقال حملة على صور الوفاق والخلاف يستلزم دخول
بعض من لا يستحق اللعن فيه فيقال اذ كان التخصيص على خلاف الاصل
فتكثيره على خلاف الاصل فيسنتنى من هذا العموم من كان معذوراً بجهن
أو اجتداد أو تقليد مع ان الحكم شامل لغير المعذورين كما هو شامل لصور
الوفاق فان هذا التخصيص اقل فيكون أولى

النامن نا اذا حملنا اللفظ على هذا كان قد تضمن ذكر سبب اللعن
ويبقى المستثنى قد تخلف الحكم عنه لما منع ولا شك ان من وعد وأوعد ليس
عليه ان يستثنى من تخلف الوعد أو الوعيد في حقه لمعارض فتكون الكلام
جارياً على منهاج الصواب أما اذا جعلنا اللعن على فعل الجمع على تحريمه أو
سبب اللعن هو الاعتقاد المخالف الاجماع كان سبب اللعن غير المذكور في
الحديث مع ان ذلك العموم لا بد فيه من التخصيص أيضاً فاذا كان لا بد من
التخصيص على التقديرين فالترامه على الاول أولى موافقة وجه الكلام
وخلوه عن الاضمار

السابع ان الموجب لهذا ما هو نفي تناول للعنة للمعذور وقد قدمنا
فيما مضى ان احاديث الوعيد إنما المقصود بها بيان ان ذلك الفعل سبب لتلك
العنة فيكون التقدير هذا الفعل سبب للعن

فلو قيل هذا لم يلزم منه تحقق الحكم في حق كل شخص لكن يلزم منه

غيراذن وليها. على المكتبة

وبيان ندوره ان المسلم الجاهل لا يدخل في الحديث والمسلم العالم بان
هذا الشرط لا يجب الوفاء به لا يشترطه معتقداً وجوب الوفاء به الا ان
يكون كافراً والكافر لا ينكح نكاح المسلمين الا ان يكون منافقاً وصدور
هذا النكاح على مثل هذا الوجه من اندر النادر . ولو قيل ان مثل
هذه الصورة لا يكاد يخطر ببال المتكلم لكان القائل صادقاً وقد ذكرنا
الدلائل الكثيرة في غير هذا الموضع على ان هذا الحديث قصد به المحلل
القاصد وان لم يشترط . وكذلك الوعيد الخاص من اللعنة والنار وغير ذلك
قد جاء منهوصافى مواضع مع وجود الخلاف فيها مثل حديث ابن عباس
رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله زوارات القبور
والمتمخذين عليها المساجد والسرج قال الترمذى حديث حسن وزيارة النساء
رخص فيها بعضهم وكرهها بعضهم ولم يحرمها وحديث عقبة بن عامر رضي
الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الذين يأتون النساء في محاشهن
وحديث انس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الجالب
مرزوق والمحتكر ملعون وقد تقدم حديث الثلاثة الذين لا يكلمهم الله ولا
ينظر اليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب اليم وفيهم من منع فضل مائة وقد لعن
بائع الخمر وقد باعها بعض المتقدمين

وفد صح عنه من غير وجه انه قال من جر ازاره خيلاء لم ينظر الله اليه
يوم القيامة . وقال نافذة لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزكيهم
ولهم عذاب اليم المسبل والمنان والمنفق سلعته بالخلف الكاذب مع ان طائفة
من الفقهاء يقولون ان الجر والاسبال للخيلاء مكروه غير محرم وكذلك قوله

مقلدا تقليدا يبيحه فهذا الضرب قد قام فيه سبب الوعيد من غير هذا المانع
الخاص فيتعرض للوعيد ويلحقه إلا أن يقوم فيه مانع آخر من توبة أو حسنات
ماحية أو غير ذلك ثم هذا مضطرب قد يحسب الإنسان أن اجتباؤه أو تقييده
مبيح له أن يفعل ويكون مصيبا في ذلك تارة ومخطئا أخرى لكن متى تحري
الحق ولم يصد عنه اتباع الهوى فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها

العاشر أنه إن كان إبقاء هذه الأحاديث على مقتضاياتها مستلزما لدخول
بعض المجتهدين تحت الوعيد فكذلك إخراجها عن مقتضاياتها مستلزم لدخول
بعض المجتهدين تحت الوعيد وإذا كان لازما على التقديرين بقي الحديث سالما
عن المعارض فيجب العمل به

بيان ذلك أن كثيرا من الأئمة صرحوا بأن فاعل الصورة المختلف فيها
ملعون منهم عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فإنه سئل عن تزوجها ليحلها ولم
تعلم بذلك المرأة ولا زوجها فقال هذا سفاح وإيس بنكاح لعن الله المحلل والمحلل
له وهذا محفوظ عنه من غير وجه وعن غيره منهم الإمام أحمد بن حنبل فإنه
قال إذا أراد الإحلال فهو محلل وهو ملعون وهذا منقول عن جماعات من الأئمة
في صور كثيرة من صور الخلاف في الحمر والربا وغيرهما فإن كانت اللعنة
الشرعية وغيرها من الوعيد الذي جاء لم يتناول المحل الموافق فيكون هؤلاء
قد لعنوا من لا يجوز لعنه فيستحقون من الوعيد الذي جاء في غير حديث
مثل قوله صلى الله عليه وسلم لعن المسلم كقتله وقوله صلى الله عليه وسلم فيما
رواه ابن مسعود رضي الله عنه سباب المسلم فسوق وقتله كفر. متفق عليهما
وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
إن الطعنين واللعانين لا يكونون يوم القيامة شفعاء ولا شهداء. وعن أبي هريرة

قيام السبب اذا لم يتبعه الحكم ولا محذور فيه وقد قررنا فيما مضى ان الذم لا يلحق المجتهد حتي انا نقول ان محلل الحرام أعظم اثما من فاعله ومع هذا فالمدور معذور

فان قيل فمن المعاقب فان فاعل هذا الحرام اما مجتهد أو مقلد له وكلاهما خارج عن العقوبة

قلنا الجواب من وجود أحدها ان المقصود بيان أن هذا الفعل مقتض للعقوبة سواء وجد من يفعله أو لم يوجد فاذا فرض انه لا فاعل الا وقد انتفى فيه شرط العقوبة أو قد قام به ما يمنعها لم يقدح هذا في كونه محرما بل نعلم انه محرم ليجتنبه من يتبين له التحريم ويكون من رحمة الله بمن فعل قيام عذر له وهذا كما ان الصغار محرمة وان كانت تقع مكفرة باجتناب الكبار وهذا شأن جميع المحرمات المختلف فيها فان تبين انها حرام وان كان قد يعذر من يفعلها مجتهدا أو مقلدا فان ذلك لا يمنعنا أن نعتقد تحريمها

الثاني ان بيان الحكم سبب لزوال الشبهة المانعة من لحوق العقاب فان العذر الحاصل بالاعتقاد ليس المقصود بقاءه بل المطلوب زواله بحسب الامكان ولولا هذا لما وجب بيان العلم وان كان ترك الناس على جهلهم خيرا لهم ولكن ترك دلائل المسائل المشتبهة خيرا من بيانها

الثالث ان بيان الحكم والوعيد سبب لثبات المجتنب على اجتنابه ولولا ذلك لا تنشر العمل بها

الرابع ان هذا العذر لا يكون عذرا الا مع العجز عن ازالته والا فتي أمكن الانسان معرفة الحق فقصر فيها لم يكن معذورا

الخامس انه قد يكون في الناس من يفعله غير مجتهد اجتهدا يديحه ولا

عنه الا الي وجه واحد وهو أن يقول السائل أنا أسلم ان من العلماء المجتهدين من يعتقد دخول مورد الخلاف في نصوص الوعيد ويوعده على مورد الخلاف بناء على هذا الاعتقاد فيلعب مثلاً من فعل ذلك الفعل لكن هو مخطئ في هذا الاعتقاد خطأ يعذر فيه ويؤجر فلا يدخل في وعيد من لعن بغير حق لان ذلك الوعيد هو عندي محمول على لعن محرم بالاتفاق فمن لعن لمنحرفاً بالاتفاق تعرض للوعيد المذكور على اللعن واذا كان اللعن من موارد الاختلاف لم يدخل في أحاديث الوعيد كما ان الفعل المختلف في حله ولعن فاعله لا يدخل في أحاديث الوعيد فكما أخرجت محل الخلاف من الوعيد الاول أخرج محل الخلاف من الوعيد الثاني واعتقد ان أحاديث الوعيد في كل الطرفين لم تشمل محل الخلاف لافي جواز الفعل ولا في جواز لعنة فاعله سواء اعتقد جواز الفعل أو عدم جوازه فاني على التقديرين لا أجوز لعنة فاعله ولا أجوز لعنة من لعن فاعله ولا اعتقد الفاعل ولا اللاعن داخلاً في حديث وعيد ولا أغلظ على اللاعن اغلاظ من يراه متعرضاً للوعيد بل لعنه لمن فعل المختلف فيه عندي من جملة مسائل الاجتهاد وأنا أعتقد خطأه في ذلك كما قد أعتقد خطأ المبيع فان المقالات في محل الخلاف ثلاثة. احدهما القول بالجواز. والثاني القول بالتحريم و- وق الوعيد. والثالث القول بالتحريم الخالي من هذا الوعيد الشديد

وانا قد اختار هذا القول الثالث لتيام الدليل على تحريم الفعل وعلى تحريم لعنة فاعل المختلف فيه مع اعتقادي ان الحديث الوارد في توعده الفاعل وتوعده اللاعن لم يشمل هاتين الصورتين فيقال للسائل ان جوزت أن تكون لعنة هذا الفاعل من مسائل الاجتهاد جاز أن يستدل عليها بالظاهر المنصوص فانه حينئذ لا أمان من ارادة محل الخلاف من حديث الوعيد والمقتضي لارادته

رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينبغي لصديق أن يكون
لعانا رواها مسلم. وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليس المؤمن بالطعان ولا بالمان ولا الفاحش ولا البذي
رواه الترمذى وقال حديث حسن وفي أثر آخر. مامن رجل يلعن شيئا ليس له
بأهل الا حارت اللعنة عليه فهذا الوعيد الذى قد جاء في اللعن حتى قيل ان
من لعن من ليس بأهل كان هو الملعون وان هذا اللعن فسوق وأنه مخرج عن
الصدقية والشفاعة والشهادة يتناول من لعن من ليس بأهل فاذا لم يكن فاعل
المختلف فيه داخل في النص لم يكن أهلا فيكون لاعنه مستوجبا لهذا الوعيد
فيكون أولئك المجتهدون الذين رأوا دخول عمل الخلاف في الحديث مستوجبين
لهذا الوعيد فاذا كان المحذور ثابتا على تقدير اخراج محل الخلاف وتقدير بقاءه
علم انه ليس بمحذور ولا مانع من الاستدلال بالحديث وان كان المحذور ليس
ثابتا على واحد من التقديرين فلا يلزم محذور ألبته وذلك انه اذا ثبت التلازم
وعلم ان دخولهم على تقدير الوجود مستلزم لدخولهم على تقدير العدم فالثابت
أحد الامرين اما وجود الملزوم واللازم وهو دخولهم جميعا أو عدم اللازم
والملزوم وهو عدم دخولهم جميعا لانه اذا وجد الملزوم وجد اللازم واذا عدم
اللازم عدم الملزوم

وهذا القدر كاف في ابطال السؤال لكن الذي نعتقه ان الواقع عدم
دخولهم على التقديرين على ما تقرر. وذلك ان الدخول تحت الوعيد مشروط
بعدم العذر في الفعل. واما المعذور عذرا شرعيا فلا يتناول الوعيد بحال والمجتهد
معذور بل مأجور فينتفي شرط الدخول في حقه فلا يكون داخلا سواء اعتقد
بقاء الحديث على ظاهره أو ذلك خلافا يعذر فيه وهذا إزام منفتح لا محيد

فيه وقد تقدم ان لعنة الموصوف لا تستلزم اصابة كل واحد من افراده الا اذا وجدت الشروط وارتفعت الموانع وليس الامر كذلك. ويقال له أيضا كل ما تقدم من الأدلة الدالة على منع حمل هذه الأحاديث على محل الوفاق ترد هنا وهي تبطل هذا السؤال هنا كما أبطلت أصل السؤال وليس هذا من باب جمل الدليل مقدمة من مقدمات دليل آخر حتي يقال هذا مع التطويل انما هو دليل واحد اذ المقصود منه اننا نبين ان المحذور الذي ظنوه هو لازم على التقديرين فلا يكون محذورا فيكون دليل واحد قد دل على ارادة محل الخلاف من النصوص وعلى انه لا محذور في ذلك وليس بمستنكر ان يكون الدليل على مطلوب مقدمة في دليل مطلوب آخر وان كان المطلوبان متلازمين

الحادي عشر ان العلماء متفقون على وجوب العمل بأحاديث الوعيد فيما اقتضته من التحريم فانما خالف بعضهم في العمل بأحاديث الوعيد خاصة فاما في التحريم فليس فيه خلاف معتد محاسب وما زال العلماء من الصحابة والتابعين والفقهاء بعدهم رضى الله عنهم أجمعين في خطابهم وكتابهم يحتجون بها في موارد الخلاف وغيره بل اذا كان في الحديث وعيد كان ذلك أبلغ في اقتضاء التحريم على ما تعرفه القلوب وقد تقدم أيضا التنبيه على رجحان قول من يعمل بها في الحكم واعتماد الوعيد وانه قول الجمهور وعلى هذا فلا يقبل سؤال يخالف الجماعة

الثاني عشر ان نصوص الوعيد من الكتاب والسنة كثيرة جدا والقول بموجبها واجب على وجه العموم والاطلاق من غير ان يمين شخص من الاشخاص فيقال هذا ملعون ومغضوب عليه أو مستحق للنار لا سيما ان كان

قائم فيجب العمل به وان لم يجوز أن يكون من مسائل الاجتهاد كان لعنه محرما تحريما قطعيا. ولا ريب ان من لعن مجتهدا لعنا محرما تحريما قطعيا كان داخلا في الوعيد الوارد للآعن وان كان متأولا لمن لعن بعض السلف الصالح فثبت ان الدور لازم سواء قطعت بتحريم لعنة فاعل المختلف فيه أو سوغت الاختلاف فيه وذلك الاعتقاد الذي ذكرته لا يدفع الاستدلال بنصوص الوعيد على التقديرين وهذا بين. ويقال له أيضا ليس مقصودنا بهذا الوجه تحقيق تناول الوعيد بمحل الخلاف وانما المقصود تحقيق الاستدلال بحديث الوعيد على محل الخلاف والحديث أفاد حكمين التحريم والوعيد وما ذكرته انما يتعرض لنفي دلالة على الوعيد فقط والمقصود هنا انما هو بيان دلالة على التحريم فاذا التزمت ان الاحاديث المتوعدة للآعن لا تناول لعنا مختلفا فيه لم يبق في اللعن المختلف فيه دليل على تحريمه وما نحن فيه من اللعن المختلف فيه كما تقدم فاذا لم يكن حراما كان جائزا أو يقال فاذا لم يقيم دليل على تحريمه لم يجوز اعتقاد تحريمه والمقتضي لجوازه قائم وهي الاحاديث الالاعنة لمن فعل هذا وقد اختلف العلماء في جواز لعنته ولا دليل على تحريم لعنته على هذا التقدير فيجب العمل بالدليل المقتضي لجواز لعنته السالم عن المعارض وهذا يبطل السؤال فقد دار الامر على السائل من جهة أخرى وانما جاء هذا الدور الآخر لان عامة النصوص المحرمة للعن متضمنة للوعيد فان لم يجوز الاستدلال بنصوص الوعيد على محل الخلاف لم يجوز الاستدلال بها على لعن مختلف فيه. كما تقدم

ولو قال انا استدلل على تحريم هذه اللعنة بالاجماع قيل له الاجماع منمقد على تحريم لعنة معين من أهل الفضل أما لعنة الموصوف فقد عرفت الخلاف

يستلزم لعن المسلمين ولعن أمة محمد صلى الله عليه وسلم أو لعن الصديقين أو الصالحين لانه يقال الصديق والصالح متى صدرت منه بعض هذه الافعال فلا بد من مانع يمنع حقوق الوعيد به مع قيام سببه ففعل هذه الامور ممن يحسب انها مباحة باجتهد أو تقليد أو نحو ذلك غايته ان يكون نوعا من أنواع الصديقين الذين امتنع حقوق الوعيد بهم لمانع كما امتنع حقوق الوعيد به لتوبة أو حسنات ماحية أو غير ذلك

واعلم أن هذه السبيل هي التي يجب سلوكها فان ما سواها طريقان خبيشان أحدهما القول بلحوق الوعيد لكل فرد من الافراد بعينه ودعوى ان هذا عمل بموجب النصوص وهذا أقبح من قول الخوارج المكفرين بالذنوب والمعتزلة وغيرهم وفساده معلوم بالاضطرار وأدلتته معلومة في غير هذا الموضع. الثاني ترك القول والعمل بموجب أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ظنا أن القول بموجبها مستلزم للطعن فيما خالفها وهذا الترك يجر الى الضلال واللاحوق بأهل الكتابين الذين اتخذوا أجبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يعبدوهم ولكن أحلوا لهم الحرام فاتبعوهم وحرموا عليهم الحلال فاتبعوهم ويفضى الى طاعة المخلوق في معصية الخالق ويفضى الى قبح العقوبة وسوء التأويل المفهوم من خوى قوله تعالى «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا»

ثم ان العلماء يختلفون كثيرا فان كان كل خبر فيه تغليظ مخالفه مخالف ترك القول بما فيه من التغليظ أو ترك العمل به مطلقا لم من هذا من

لذلك الشخص فضائل وحسنات فان من سوي الانبياء يجوز عليهم الصفات والكبائر مع امكان ان يكون ذلك الشخص صديقا أو شهيدا أو صالحا لما تقدم أن موجب الذنب يتخلف عنه بتوبة أو استغفار أو حسنات ماحية أو مصائب مكفرة أو شفاعاة أو لحض مشيئته ورحمته فاذا قلنا بموجب قوله تعالى «ان الذين يأكلون أموال اليتامي ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا» وقوله تعالى «ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين» وقوله تعالى «لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحاما ومن يفعل ذلك عدوانا وظلما فسوف نصليه نارا وكان ذلك على الله يسيرا» الى غير ذلك من آيات الوعيد أو قلنا بموجب قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله من شرب الخمر أو عق والديه أو من غير منار الارض أو لعن الله السارق أو لعن الله آكل الربا ومؤكله وشاهديه وكتابه أو لعن الله لاوى الصدقة والمعتدى فيها أو من أحدث في المدينة حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين أو من جرازاره بطرا لم ينظر الله اليه يوم القيامة أو لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر ومن غشنا فليس منا أو من ادعى الى غير أبيه أو تولى غير مواليه فالجنة عليه حرام أو من حلف على يمين كاذبة ليقطع بها مال امرء مسلم لى الله وهو عليه غضبان أو من استحل مال امرء مسلم بيمين كاذبة فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة أو لا يدخل الجنة قطيع الى غير ذلك من أحاديث الوعيد لم يجوز ان نعين شخصا من فعل بعض هذه الافعال ونقول هذا المعين قد اصابه هذا الوعيد لا مكان التوبة وغيرها من مسقطات العقوبة ولم يجوز ان نقول هذا

1

2

3

4

5

المحذور ما هو أعظم من أن بوصف من الكفر والمروق من الدين وإن لم يكن المحذور من هذا أعظم من الذي قبله لم يكن دونه فلا بد أن تؤمن بالكتاب وتنبع ما أنزل إلينا من ربنا جميعه ولا تؤمن ببعض الكتاب وتكفر ببعض وتلين قلوبنا لا تتابع بعض السنة وتنفر عن قبول بعضها بحسب العادات والأهواء فإن هذا خروج عن الصراط المستقيم إلى صراط المغضوب عليهم والضالين

والله يوفقنا لما يحبه ويرضاه من القول والعمل في خير وعافية لنا
ولجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا
محمد خاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه
المنتخبين وأزواجه أمهات المؤمنين والتابعين
لهم بإحسان إلى يوم الدين
وسلم تسليما
كثيرا

وكان تمام طبعه يوم الأحد الموافق ١٧ رجب المبارك
من شهور سنة ١٣١٨ هجرية

